جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسـم: علوم التسيير

انعكاسات سعر الصرف على الإنفاق الوطني

–دراسة مقارنة– الجزائر – المغرب "1999–2018"

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستـر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- قليل أمينة
- هبهوب أسماء

الأستـاذ المشـرف:

- د. شريف محمد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
عابد علي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
محمد شريف	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
صحراوي مروان	أستاذ محاضر "ب"	عضوا ومناقشا
عبد الحميد مجدوب	أستاذ مساعد "أ"	عضوا ومناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2019–2020

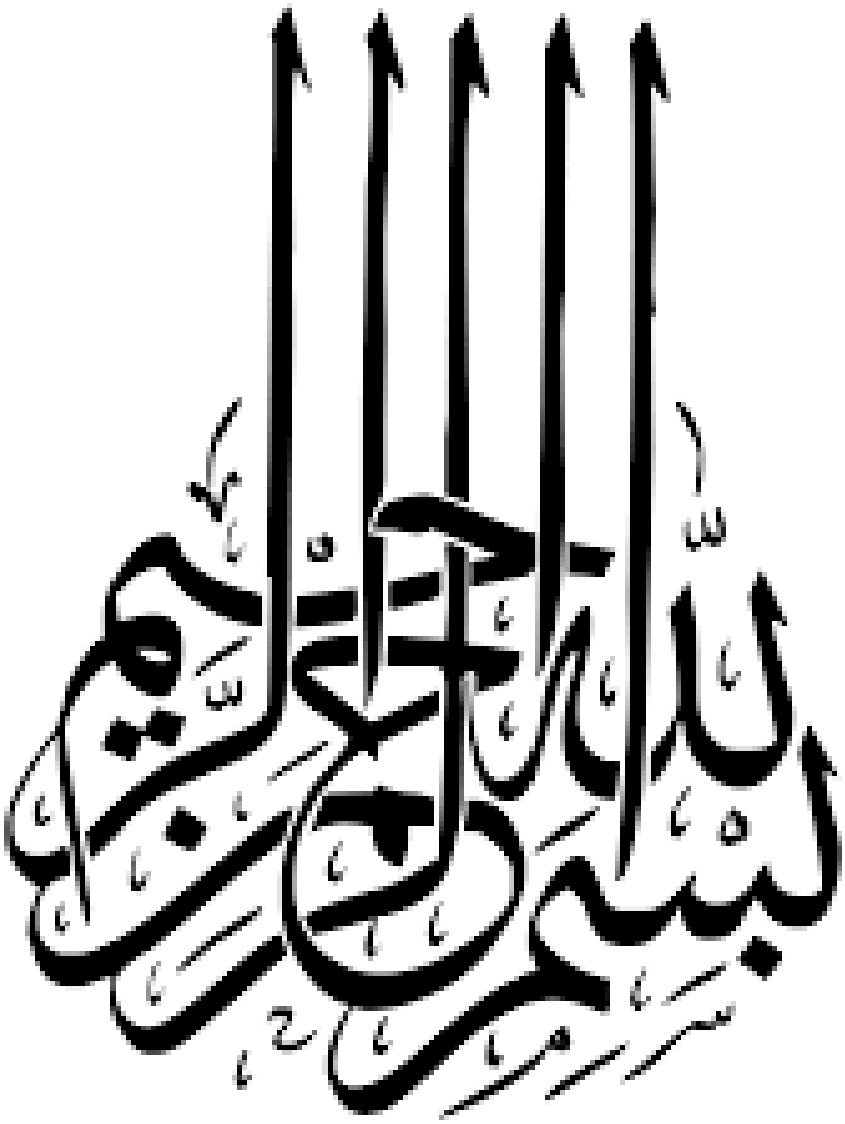
بسم الله الرحمن الرحيم

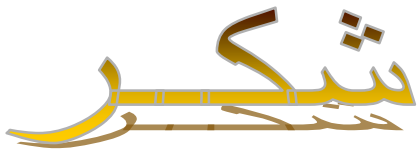

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه

والحمد لله الذي لولاه ما جرى القلم وما تكلم اللسان الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل فإن أصبنا فهذا مرادنا وإن أخطأنا فلنا شرف المحاولة والتعلم وفي هذا الصدد نتقدم بأرقى تعابير الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "شريف محمد" على توجيهاته ونصائحه.

والشكر موصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هاته المذكرة ولا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة وموظفي مكتبة الجامعة وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

ولكم جزيل الشكر والتقدير.

إهـــداء

أحمدك ربي حمدا كثيرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك يا خير معين يا من استجبت لدعواتنا نثني عليك الشكر ونحمدك يا الله.

نهدي ثمرة جهدنا هذا:

إلى من أنار دربنا وتعب من اجلنا وسبب وجودنا في الحياة أوليائنا الكرام حفظهم الله وأطال في أعمارهم.

إلى الإخوة وإلى جميع أفراد عائلة "قليل" وعائلة "هبهوب".

إلى الأهل وجميع الأصدقاء والأحبة وكذا إلى كل الأساتذة الكرام مع تحية إكبار وتقدير لهم جميعا إلى كل من يحبنا ونحبه في الله.

"أمينة" "أسماء"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة.....أ

الفصل الأول: سعر الصرف

تمهيد 07

المبحث الأول: التأصيل لنظري لسعر الصرف.....08

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف 08

أولا: تعاريف سعر الصرف 08

ثانيا: أهمية وخصائص سعر الصرف 09

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه 11

أولا: أنواع سعر الصرف.....11

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....14

المطلب الثالث: سوق الصرف 17

أولا: مفهوم سوق الصرف ووظائفه.....17

ثانيا: أنواع سوق الصرف وأهم المتعاملين فيه 18

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف 20

المطلب الأول: النظريات النقدية 20

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية 20

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة.....23
المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف 24
أولا: نظرية أرصدة.....24
ثانيا: نظرية كفاءة السوق 25
المبحث الثالث: محددات سعر الصرف ونظمه 26
المطلب الأول: محددات سعر الصرف.....26
أولا: سعر الصرف ومعدلات الفائدة والتضخم 26
ثانيا: سعر الصرف وميزان المدفوعات.....27
المطلب الثاني: نظم سعر الصرف 30
أولا: نظام سعر الصرف الثابت 30
ثانيا: نظام سعر الصرف العائم (المرن).....31
ثالثا: نظام الرقابة على سعر الصرف.....32
خلاصة الفصل 33

الفصل الثاني: الإنفاق الوطني

تمهيد 35
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الوطني 36
المطلب الأول: التطور الفكري للإنفاق الحكومي.....36
أولا: الإنفاق في الفكر القديم.....36
ثانيا: الإنفاق في الفكر الحديث.....37
المطلب الثاني: ماهية الإنفاق الحكومي.....38
أولا: تعريف الإنفاق الحكومي 38
ثانيا: عناصر الإنفاق الحكومي.....39

المطلب الثالث: قواعد الإنفاق الحكومي 41
أولا: قاعدة المنفعة القصوى 41
ثانيا: قاعدة الاقتصاد.....41
ثالثا: قاعدة الترخيص.....42
المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي وظاهرة التزايد 43
المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق الحكومي 43
أولا: التقسيمات الاقتصادية.....43
ثانيا: التقسيمات العلمية.....46
المطلب الثاني: ظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي.....47
أولا: التفسيرات النظرية لظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي 47
ثانيا: أسباب ظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي.....48
المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي وأهدافه 52
المطلب الأول: الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي 52
أولا: أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج 52
ثانيا: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك 54
ثالثا: أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل الوطني 55
المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي 56
أولا: أثر الإنفاق الحكومي من خلال أثر المضاعف 56
ثانيا: أثر الإنفاق الحكومي من خلال أثر المعجل 57
المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي.....58
أولا: فعالية الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية 58
ثانيا: الأهداف الاجتماعية.....59

خلاصة 60

الفصل الثالث: تقييم اثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي لكل من المغرب والجزائر

تمهيد 62

المبحث الأول: مدخل نظري إلى الاقتصاد القياسي 63

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي 63

أولا. مفهوم الاقتصاد القياسي 63

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي.....64

ثالثا: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....65

المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية القياسية 67

أولا: نموذج الانحدار الخطي المتعدد 68

المطلب الثالث: دراسة السلاسل الزمنية 74

أولا: مفهوم السلسة الزمنية وأهم مركباتها.....74

ثانيا: تحليل السلاسل الزمنية.....75

ثالثا: التكامل المشترك 78

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الإنفاق لكل من الجزائر والمغرب 80

المطلب الأول: تعيين نموذج أثر الصرف على الإنفاق الحكومي 80

أولا: تعيين النموذج 80

المطلب الثاني: اختبار السببية وتقدير معلمات النموذج 85

المطلب الثالث: اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ 88

أولا: تقدير نموذج التكامل المشترك 88

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM 89

ثالثا: المقارنة بين استجابة حجم الإنفاق وسعر الصرف لكل من الجزائر والمغرب.....92

خلاصة 94
خاتمة 96
قائمة المصادر والمراجع 99
الملاحق 106

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تعريف سعر الصرف	09
2-1	مزايا وعيوب سعر الصرف	31
1-2	تطور النفقات العامة في بعض الدول 1939-1966	51
1-3	نتائج اختبار ADF عند المستوى على المتفيرات وعند درجة معنوية 5	83
2-3	اختبار سببية Granger لمتغيرات النموذج	86
3-3	نتائج اختبار ديكي فولار ADF للبواقي E	88
4-3	مقارنة بين انعكاسات الأنفاق لسعر الصرف	92

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	29
1-2	أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة	45
1-3	منهجية البحث في القياس الاقتصادي	67
2-3	دراسة الاستقرارية لكل من TCH ,EXPO,EXPOP	82

مقدمـــة

تعد السياسة المالية من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة من خلالها تكييف مستويات الإيرادات العامة والنفقات، كما تهتم السياسة المالية بمختلف العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا المعاملات التجارية وعمليات التبادل مما يستدعي في معظم الأحيان إلى تحويل العملات بين الدول وذلك لعدم توفر عملية عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية مما يتطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بـ: "سعر الصرف" وهو عبارة عن قيمة عملة بلد ما مقومة بعملة بلد آخر.

ويعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي له بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، كما له ارتباط وثيق بين مختلف المتغيرات الاقتصادية منها الصادرات، حيث يتجلى هذا الارتباط في تأثير تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الصادرات، حيث كلما زادت قيمة سعر الصرف الأجنبي تزيد قيمة صادرات البلد وبالتالي ارتفاع قيمة مداخيلها وهذا ينعكس إيجابا على السياسة النقدية للبلد والعكس.

ومن هذا المنطلق تختص السياسة النقدية بالتحكم في حجم الكتلة النقدية والتي يحددها حجم الإرادات وبذلك أصبح الإنفاق العام يحتل مكانة هامة في الاقتصاد، حيث يعكس مجموعة المبالغ الصادرة عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق النفع العام وإشباع الحاجات العامة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد إراداتها فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الأنشطة.

تسعى كل من الجزائر والمغرب إلى تنمية صادراتهم من أجل توفير النقد الأجنبي لتمويل البرامج الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من إرادات من سلع وخدمات وكذا تصريف الفوائض من أجل الإنفاق العام وتحقيق المنفعة العامة.

أولا: الإشكالية:

وفقا لما سبق وقصد تحقيق الموضوع محل الدراسة بدقة، يمكن لنا صياغة إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

- **ما مدى انعكاس سعر الصرف على الإنفاق الحكومي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة 1999-2018؟**

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

حتى نتمكن من فهم ومعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية، نطرحها كما يلي:

1- ما أثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي لكل من المغرب والجزائر على المدى الطويل؟
2- ما مدى استجابة الإنفاق لتغيرات سعر الصرف في المغرب والجزائر في المدى القصير؟
3- أي من الدولتين أكثر استجابة لتغيرات سعر الصرف؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

1- يؤثر سعر الصرف عكسا على تطورات حجم الإنفاق في الجزائر والمغرب للمدى الطويل.
2- لا يعكس المدى القصير وضوح الاستجابة للإنفاق لكل من الجزائر والمغرب.
3- يعتبر الإنفاق في الجزائر أكثر استجابة لتغيرات سعر الصرف مقارنة بالمغرب.

رابعا: أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من سعر الصرف، الإنفاق العام، والانعكاسات المترتبة على الإنفاق العام من خلال سعر الصرف.

- سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث ينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد كما يحضي باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها النقدية والانفاقية وفي البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات والحد من الواردات.

- مساهمة الدراسة في إبراز الدور المهم للنفقات العامة كأداة من الأدوات المالية.

- إعطاء نظرة حول إنعكاسات سعر الصرف على الإنفاق العام في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة الممتدة من (1999-2018)

خامسا: أهداف الدراسة:

يهدف بحثنا إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

- تسليط الضوء على سعر الصرف والنظريات المفسرة له وأنظمته.

- التعرف على تطور النفقات الحكومية وأهم الأسباب التي ساهمت في زيادتها.

- محاولة قياس وتحليل مدى انعكاس سعر الصرف على الإنفاق العام في كل من الجزائر والمغرب.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار بحثنا في هذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

- الرغبة العلمية في فهم موضوع سعر الصرف والإنفاق العام حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المعقدة في تحليلها ودراستها.

- يندرج هذا الموضوع في إطار التخصص.

- حداثة الموضوع المدروس وأهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش حاليا.

سابعا: حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: يغطي هذا البحث انعكاسات سعر الصرف على الإنفاق الوطني.

- الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة الممتدة من 1999-2018 لكون هذا المجال يعتبر كافيا ومناسبا.

- الحدود المكانية: تختص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر والمغرب.

ثامنا: منهج الدراسة:

المنهج الوصفي: لاستيعاب الجانب النظري للبحث الخاص بماهية سعر الصرف والأنظمة والنظريات المفسرة له وكذا التعريف بمفهوم الإنفاق العام ومراحل تطوره وأثره على المتغيرات الاقتصادية.

المنهج التحليلي: وهذا بهدف تحليل الدراسات التي تتوافر على مشكلة البحث والمعطيات والبيانات المتعلقة بها وكذا تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المنهج القياسي: الذي يسمح بقياس انعكاس سعر الصرف على الإنفاق العام باستخدام أدوات قياس (وبرنامج EVIEWS) وقد جمعت المعطيات والبيانات الخاصة بالدراسة من مصادر وزهيئات رسمية وطنية ودولية.

تاسعا: خطة الدراسة:

حسب الإشكالية العامة للدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الفرعية المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة، سعر الصرف حيث في المبحث الأول ندرس التأصيل النظري لسعر الصرف، أما المبحث الثاني فيدرس النظريات المفسرة لسعر الصرف، ويتم تخصيص المبحث الثالث محددات سعر الصرف وأنظمته.

أما الفصل الثاني فيدرس الإنفاق الحكومي، حيث يدرس المبحث الأول الإطار النظري للإنفاق الوطني، أما المبحث الثاني فيدرس تقسيمات الإنفاق الوطني وظاهرة التزايد، أما بالنسبة للمبحث الثالث يبين أثر الإنفاق الوطني وأهدافه.

والفصل الثالث تناولنا فيه تقييم أثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي في كل من الجزائر والمغرب حيث يدرس المبحث الأول مدخل نظري إلى الاقتصاد القياسي، أما المبحث الثاني دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النفاق الحكومي لكل من الجزائر والمغرب.

الفصل الأول:

سعر الصرف

تمهيد:

تتميز المعاملات الاقتصادية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسويق، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية والدولية، غير أن اختلاف العملات بين الدول عامل يعيق مختلف المعاملات التجارة ولتسهيل هذه المعاملات الاقتصادية وعمليات التبادل ما يطلق عليه بسعر الصرف.

ويعتبر هذا الأخير جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول.

وعليه سيتم لتطرق في هذا الفصل لكل ما يتعلق بأسعار الصرف، من مفاهيمها وأهميتها وأنواعها وما يتعلق بالنظريات ومحددات سعرها ونظمها من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: التأهيل النظري لسعر الصرف

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: محددات سعر الصرف ونظمه.

المبحث الأول: التأهيل النظري لسعر الصرف.

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحويل نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية بـ: سعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

ويمكن رصد أهم المفاهيم والتعاريف المتعلقة بسعر لصرف وكذا أهميته وخصائصه كما يلي:

الفرع الأول: تعاريف سعر الصرف.

تعدد المفكرون الاقتصاديون في تقديم تعريف لسعر الصرف إلا أ هذه التعاريف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[1].

ويعرف أيضا على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[2].

[1]- بغداد زيان، **"تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"**، (مذكرة ماجستير، جامعة وهران)، الجزائر، 2012-2013، ص 14.

[2]- محمد سيد عابد، **"التجارة الدولية"**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001، ص 305.

يعبر سعر الصرف على العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول وحدة أخرى من عملة دولية أو دول أخرى[1].

ويمكن القول أنه هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس[2].

ويمكن النظر إلى سعر الصرف من زاوتين:

الجدول رقم 1-1: تعريف سعر الصرف

الزاوية الأولى	الزاوية الثانية
عدد الوحدات من النقد المحلي مقابل عدد الوحدات من النقد الأجنبي	عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية

المصدر: سمير فخري نعمة، "العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، دار الباروزي العلمية.

الفرع الثاني: أهمية وخصائص سعر الصرف

-أهمية سعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك لنشاط تجاري أو استثماري.

يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر الصرف النقد كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلائم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

[1]- حمدي عبد العظيم، "**الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**"، دار الزهراء الشرق، القاهرة، ص 38.

[2]- علاء الدين عماري، حكيمي بوناصري، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري**"، (مذكرة ماستر، جامعة تبسة)، الجزائر، 2015-2016، ص 18.

يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافس السلع المتجهة محليا، وترتفع أسعار السلع المستوردة[1].

-خصائص سعر الصرف

يتصف سعر الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا: التحكيم

وتعني هذه الخاصية بوجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلا عند تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يتم استخدام طرف آخر هو اليورو.

ويوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصارها فيما يلي:

عمليات التحكيم المباشر:

هي العملية التي تتولد كنتيجة للمقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

[1]- لحلو موسى بوخاري، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 121.

عمليات التحكيم غير المباشر:

هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة لدلالة إحدى العملتين الأخريين لكنها مستعارة عملة ثابتة.

عمليات التحكيم في معدلات الفائدة:

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

ثانيا: المضاربة.

تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات أسعار العملات في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

ثالثا: التغطية.

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات سعر الصرف[1].

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

عادة ما يمكن التمييز بين عدة أنواع لسعر الصرف يمكن ذكرها كما يلي:

أولا: سعر الصرف الاسمي.

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية[2].

[1]- بغداد زيان، "**تقلبات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية**"، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.

[2]- جمال يعقوب، عمار درويش، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر**"، (مذكرة ليسانس، جامعة ورقلة)، الجزائر، 2012-2013، ص 23.

وبعبارة أخرى هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي ينقسم إلى قسمين:

سعر الصرف الرسمي: وهو المعمول به في أسواق المبادلات الجارية الرسمية ويستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية ويتم لتعامل عليها وفقا لما هو بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا[2].

سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس البلد[3].

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي.

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية واللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الاقتصاديين يعتمد عليه في اتخاذ قراراتهم[4].

يتحدد سعر الصرف الحقيقي بواسطة سعر الصرف الاسمي ومستويات الأسعار في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم[5].

لنفترض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P^* و E هي سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

---

[1] – عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 103.

[2] – بغداد زيان، **"تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية"**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] – جمال يعقوب، عمار درويش، **"سعر الصرف ومحدداته في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4] – سيد أعمر زهرة، **"انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (1986–2016)**، (أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار)، الجزائر، 2017–2018، ص 10.

[5] – مسعود مجيطنة، **"دروس في المالية الدولية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 73.

حيث E يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية[1].

$$E = \frac{EP *}{P}$$

ثالثا: سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية[2].

بعبارة أخرى هو قياس سعر الصرف لبد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد[3].

كما أن سعر الصرف الفعلي يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلسلة من العملات الأخرى[4].

كما أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دوليا وبهذا فلابد من التمييز بين سعر الصرف الفعلي للصادرات وسعر الصرف الفعلي للواردات.

1- سعر الصرف الفعلي للصادرات: هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات[5].

2- سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي ادفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات[6].

---

[1] – حميدات سعاد، "**دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)**"، (مذكرة ماستر، جامعة مستغانم)، الجزائر، 2017-2018، ص 04.

[2] – عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3] – مسعود مجينطة، "**دروس في المالية الدولية**"، مرجع سابق، ص 77.

[4] – جمال يعقوب، عمار درويش، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[5] – بغداد زيان، "**تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية**"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[6] – نفس مرجع، ص 20.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

هو سعر اسمي فهو متوسط لعدة أسعار صرف وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أي أساس تعادل القوى الشرائية بالنسبة للعملتين في الدولتين ومنه هذا السعر يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد اتجاه شركائه التجاريين[1].

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية[2].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن سعر الصرف يتأثر بعدة متغيرات منها الاقتصادية كل حسب درجة تأثيرها ونتناول في ما يلي العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

أ- كمية النقود: يعد أحد العوامل التي يرى البعض أن لها تأثيرا مباشرا على أسعار الصرف، فنظريا يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة والعكس صحيح وتفسير هذه العلاقة يعود إلى عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا متنقلا ففي خالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليله لذلك هو هبوط كمية لنقود بالنسبة للوحدة من الإنتاج.
- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة[3].

---

[1] - علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] - عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] - عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**"، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 01، ص 61-67.

ب- **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض[1].

ت- التضخم: إن التضخم يعد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وإن العلاقة بينهم تأتي إما من هبوط سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، وإما تأتي علاقة سعر الصرف بالتضخم عن طريق تخفيض قيمة العملة Dévaluation أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار[2].

إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس.

ث- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل بين البلد والعالم الخارجي، فإن حدوث العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما فإنه يعكس سلبا على طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية بالمقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وفي حالة حصول فائض فالعكس صحيح[3].

[1] – هشام شعباني، **"أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري"**، (مذكرة ماستر، جامعة المسيلة)، الجزائر، 2014-2015، ص 19.

[2] – عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] – لحلو موسوسي بوخاري، **"سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 124.

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها كالآتي:

أ- **الاضطرابات والحروب:** من العوامل المؤثرة في أسعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى الطويل هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية التي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف وبالتالي تغير سعر الصرف مما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني[1].

ب-**الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات في بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث من خلال وقت قصير ولا تلبث سوف تستعيد استقرارها[2].

ت-**خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن الأسعار تتأثر بخبرة المتعاملين ومهاراتهم فضلا على أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة لحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة يتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تعبير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة[3].

[1] - هشام شعباني، "**أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] - عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص 83.

[3] - نفس المرجع، ص 83.

المطلب الثالث: سوق الصرف

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف ووظائفه.

أولا: مفهوم سوق الصرف.

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال وأقمار صناعية[1].

هي السوق الذي يتم من خلاله تحويل العملات بعضها إلى البعض، أي أنه السوق الذي فيه يباع ويشترى منه العملات الوطنية للدول المختلفة، أحدها بالأخرى[2].

وهذه السوق ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، فسوق الصرف ليس محدد بمكان معين يجمع بين المشترين والبائعين للعملات المختلفة على نحو ما يحدث في السلع والخدمات أو السوق المالي[3].

ثانيا: وظائف سوق الصرف

1- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى.

2- تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنع ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات العملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية.

3- تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعمليات التغطية[4].

---

[1] - عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] - محمد أمين السيرتي، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة 01، 2011، ص 245.

[3] - جمال يعقوب وعمار درويش، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4] - محمد أحمد السيرتي، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص 246-247.

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف وأهم المتعاملين فيه

أولا: أنواع سوق الصرف

يتم التفريق بين نوعين من أنواع سوق الصرف هما:

أ- سوق الصرف الآني:

هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر عاجل، ويتم التسليم والاستلام في الحال[1].

ب- سوق الصرف الآجل:

وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا (البيع والشراء الآجل)، واستحقاق العقود الآجلة بينما يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية[2].

ثانيا:أهم المتعاملين فيه:

1- البنك المركزي: يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بتلك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا الدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة[3].

2- البنوك التجارية: تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية للمستخدمين التقليديين والمضاربة، أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي، البنوك التجارية تقوم بتنفيذ أوامر الشراء/ البيع من عملائها وتشتري/ تبيع عملات لحسابها الخاص.

---

[1] - محمد أحمد السيرتي، **"اقتصاديات التجارة الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[2] - عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغالبي، **"سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] - عبد الجليل هجيرة، **"أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري"**، (مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان)، الجزائر، 2011-2012، ص 28.

3– المستخدمين التقليديين: (المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية)، فضلا عن المضاربين (أفراد، مديري استثمار، مديرين ماليين للشركات) هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات.

4– سماسرة الصرف: البنوك عادة لا تتاجر مباشرة أحدهما مع الآخر، بالأحرى هي تعرض أن تشتري وتبيع عملات عن طريق سماسرة الصرف، العمل من خلال هؤلاء السماسرة تكون له ميزة لأنهم يجمعون عروض أسعار بيع وشراء بالنسبة لمعظم العملات من عدة بنوك، حتى أنه بالعمل عن طريق سمسار فإنه يمكن الحصول على أكثر من عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جدا[1].

[1] – كمال بكري، "**الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**"، الدار الجامعية طبع نشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 244-245.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف من خلال عملية العرض والطلب على العملات، كما يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، وهذا يدل على عدم استقرار أسعار الصرف، مما أدى إلى التفكير في حلول من شأنها إيجاد الاستقرار تمثلت في العديد من النظريات يمكن عرضها كما يلي:

المطلب الأول: النظريات النقدية.

قامت هذه النظريات بإيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف وتشمل هذه الأخيرة في:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية.

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل الذي قام بصياغتها عام 1921، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي"[1].

وتطلق الفكرة الأساسية لهذه النظري من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تستريه هذه العملة في الداخل والخارج.

بمعنى آخر: سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين[2].

- صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية:

[1] - عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] - سمير فخري نعمة، "**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة**"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

تعتمد هذه النظرية على صيغتين هما:

أ- الصيغة المطلقة:

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هو أن العملة تتحدد بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في بلد إصدار هذه العملة مقارنة بكمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها خارج بلد الإصدار أي أن الوحدة من هذه العملة بعد تحويلها يجب أن تبادل بنفس سلة السلع والخدمات في البلد المحلي وفي البلد الأجنبي، وبهذا يجب أن تساوي القدرة الشرائية لوحدة واحدة من العملة في كلا البلدين[1].

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

سعر الصرف= مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية[2]

النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عمليتين يساوي نسبية مستويات الأسعار في كلا البلدين.

فإذا افترضنا أن:[3]

R: هو سعر الصرف

P_a: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية

P_b: مستوى الأسعار العالمية مقدرة بإحدى العملات العالمية

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا لهذه الصيغة: $R=P_a / P_b$

ب- الصيغة النسبية:

إن هذه الصيغة أكثر تهديدا، فهي تفترض أن التغير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار.

[1] - مصطفاوي نور والقايمي عبد الكريم، "**أثر السياسة المالية على سعر الصرف**"، (مذكرة ماستر، جامعة تيارت)، الجزائر، 2016-2017، ص 16.

[2] - عبد الجليل هجيرة، "**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**"، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] - سمير فخري نعمة، "**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة**"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

عبر نفس الفترة من الزمن[1]، معناه حسب الصيغة النسبية عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن سعر الصرف يساوي سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الآخر[2].

مثال:

سعر صرف الدولار بالجزائر 61.96 دينار ومعدل التضخم في الجزائر بعد سنة 9.6% بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو 2.7 % في هذه الحالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار ويمكن حساب سعر الصرف الجديد من العمليتين:[3]

1دولار = 61.96 (1+(9.6-2.7%))

=61.96(1-0.069)

66.24 دينار.

[1] – بوغلة عائشة أمينة ودويس خليل عبد القادر، **"أثر تغير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري"**، (مذكرة ماستر، جامعة تيارت)، الجزائر، 2016-2017، ص 14.

[2] – بغداد زيان، **"تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية"**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] – نفس المرجع، ص40.

ثانيا: نظرية أسعار الفائدة

هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية في الخارج عن تلد الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بيت معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي[1]:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، يحصلون في نهاية التوظيف على M(1+id) حيث (id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:[2]

حيث أن:

$$M(1+i_p) = \frac{M}{cc}(1+i_E) \times CT$$

cc: سعر الصرف الآني (نقدا)

CT: سعر الصرف الآجل

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي

i_p : معدل الفائدة الداخلي الاسمي

[1] – عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

[2] – هشام شعباني، "**أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

المعادلة 1 تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{cc} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

أو

$$\frac{CT}{cc} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT-cc}{cc} = i_d - i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق الاقتصادية الوطنية بأسواق الصرف[1].

المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف.

هناك نظريات أخرى تسعد على تحديد سعر الصرف بالإضافة للنظريات النقدية تم التطرق لها في العديد من الاقتصاديات من أهمها نظرية الأرصدة ونظرية كفاءة السوق.

الفرع الأول: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

ترى هذه النظرية أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان المدفوعات فإذا كان رصيدها موجبا، أي أن هناك فائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها في الخارج، وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية[2].

لا تبدو فكرة هذه النظرية غريبة، إذ سبق لنا أن أشرنا إلى سوق الصرف باعتباره يمثل وجها آخر لميزان المدفوعات، وبالتالي فإن وضع ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هو الذي يحدد سعر صرف العملة، فميزان لمدفوعات الذي يتجه نحو تحسن وضعه من حيث الدائنية تجاه العالم، يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى والعكس يحصل في حالة العجز[3].

---

[1] – عدنان تايه النعيمي، "**إدارة العملات الأجنبية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة العربية، ص 125.

[2] – لحلو موسى باوخاتم، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] – هجير عدنان زكي أمين، "**الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 280.

الفرع الثاني: نظرية كفاءة السوق.

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أم كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو لمستعجلة مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي معدل التضخم...إلخ[1].

وهذا مفاده أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، كما أن التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على سعر الآني المستقبلي، حيث يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفأة في حين يؤكد الممارسون على عدم وجود كفاءة نسبية في أسواق الصرف[2].

[1] – عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] – سلايمية ظريفة، "**محاصرات في اقتصاد أسعار الصرف**"، جامعة قالمة، 2017، ص 32.

المبحث الثالث: محددات سعر الصرف ونظمه.

نظرا لأهمية سعر الصرف في مختلف المعاملات الاقتصادية تطرقت للعديد من الأدبيات الاقتصادية لمحدداته وكذا مختلف النظم وذلك من أجل تحديد سعر الصرف وتسهيل مختلف المبادلات بين الدول.

المطلب الأول: محددات سعر الصرف.

تعددت المحددات لسعر الصرف منها ما هو نظري تشتمل في مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف ومنها محددات أخرى نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: سعر الصرف ومعدلات لفائدة والتضخم.

أولا: سعر الصرف ومعدل الفائدة

إن أي ارتفاع في أسعار الفائدة يترتب عليه خروج لرؤوس الأموال بحثا عن عوائد أفضل في الخارج وبالتالي الضغط على سعر الصرف للانخفاض، والعكس صحيح[1].

إن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

أما في حالة العكس عند ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحصيل أرباح في السوق الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف[2].

يعتبر الاقتصاديون أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعر صرف العملات المرتبط بشكل كبير بسعر فائدتها ويتمثل هذا الارتباط القائم بينهم على النحو التالي:

---

[1] – بوداوي سليمة، "**محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو دراسة قياسية**"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03)، الجزائر، 2012-2013، ص 16.

[2] – علاء الدين عماري وحكيم بوناصري، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى لارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى القابل للتحويل.

2- انخفاض سعر الفائدة يؤدي لانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل[1].

ثانيا: سعر الصرف والتضخم

إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية، حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد[2].

كما يظهر تأثير التضخم على سعر الصرف من خلال انخفاض في القوة الشرائية للنقود مما يعني ضعف في وحدة النقد، عندما يكون معدل التضخم المحلي أعلى من معدلات التضخم في الدول الأجنبية ينشأ ذلك زيادة الطلب على الواردات التي تمثل زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض عرضها وبالتالي ارتفاع أسعارها من ناحية ومن ناحية أخرى انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة في عرضها مما يترتب عليه انخفاض في سعر صرفها مقابل العملة الأخرى[3].

الفرع الثاني: سعر الصرف وميزان المدفوعات

إن زيادة قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات يؤثر إيجابا على سعر الصرف، حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات الذي يترجم كفائض في الحساب الجاري يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها[4].

---

[1] – توفيق عبد الرحيم يوسف، **"الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 93.

[2] – جمال يعقوب وعمار درويش، **"سعر الصرف ومحدداته في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] – توفيق عبد الرحيم يوسف، **"الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[4] – بوداوي سليمة، "محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو دراسة قياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

تعتبر أرصدة ميزان المدفوعات من أهم العوامل المفسرة لتغيير سعر الصرف أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالدول التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبة كبيرة في تصدير منتجاتها والتأثير على الميزان التجاري[1].

يمكن توضيح علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات في الشكل التالي:

[1] – جمال يعقوب وعمار درويش، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

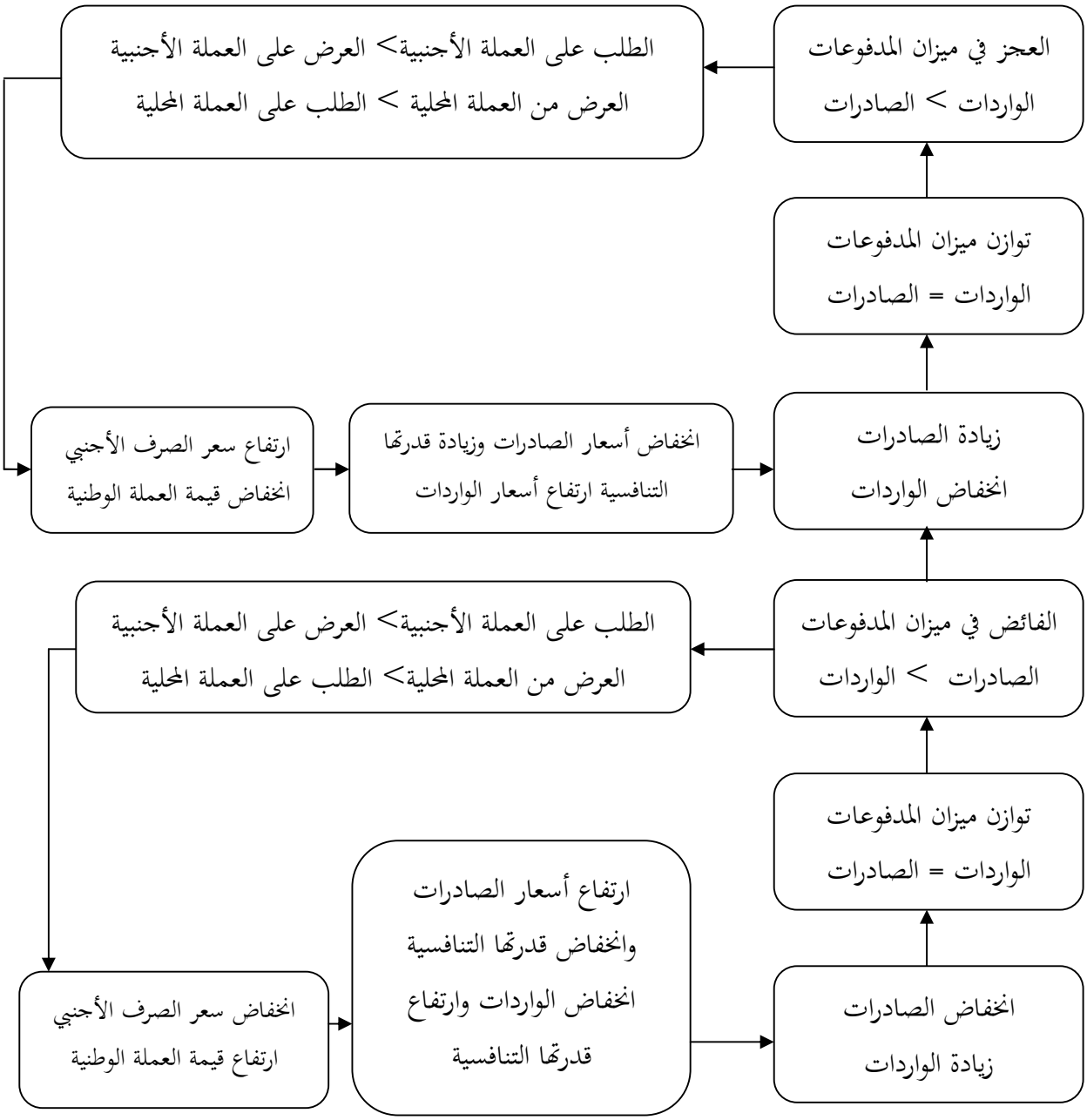

المصدر: محمد سيد عابد، **"التجارة الدولية"**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص320.

المطلب الثاني: نظم سعر الصرف

تاريخيا يمكن إجمال نظم الصرف التي نأخذ بها الدول في ثلاثة نظم أساسية يرتبط كل نظام بقاعدة معينة من القواعد النقدية وسيتم التطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

نظرا لأهمية سعر الصرف في ربط لمستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية فإنه على خلاف سائد الأسعار، قد تعرض للتثبيت خلال فترة طويلة، ذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية[1].

ويترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغيره وذلك إذا توفر شرطان: أولهما أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحدا في كل دولة وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة ولما كان هذا الشرطان لا يتحققان عملا فإنه يسمح بتلقب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا[2].

ويمتاز نظام سعر الصرف الثابت بثلاث ميزات إيجابية هي:

- يعطي هذا النظام نوع من الانضباط في المجال النقدي.
- يعتبر ثابت سعر الصرف متطابق مع الثابت الاسمي للصرف أي يسهل تعديل القوة الشرائية.
- يسهل سعر الصرف الثابت من التنسيق النقدي الدولي خاصة بين الشركاء الاقتصاديين[3].

غير أن هذا النظام تميز بمجموعة من المزايا والعيوب نلخصها في الجدول الموالي:

---

[1] – محمد سيد عابد، **"التجارة الدلوية"**، مرجع سبق ذكره، ص 321.

[2] – زينب حسين عوض الله، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، وبيروت العربية، ص 74.

[3] – بغداد زيان، **"تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية"**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الجدول رقم (1-2): مزايا وعيوب سعر الصرف.

مزايا نظام سعر الصرف الثابت	عيوب نظام سعر الصرف الثابت
- تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية - يضع قيود ومحددات على السياسة النقدية. - يكون سعر الصرف مفيد إذا عرف ما هو سعر التوازن للعملة. - سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور.	- تعرضه للمضاربة في حالة لم يحظى بالمصداقية وبالتالي نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي. - الإبقاء على سعر الصرف الثابت يتطلب جاهزية البنك المركزي باستمرار. - يجب توفر الحجم الكافي من احتياطات العملة الأجنبية.

المصدر: بغداد زيان، "**تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية**"، مرجع سبق ذكره، ص24.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن.

بموجب هذا النظام تتحدد أسعار الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الوطنية في سوق الصرف الأجنبي بصورة واحدة وفي هذه الحالة يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال آلية التغير في سعر الصرف بدون أن يتطلب ذلك تدخلا متعمدا من قبل السلطات النقدية[1].

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

أ- **التعويم المدار**: تعدل السلطات أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب وكذا وضعية ميزان المدفوعات.

ب- **التعويم الحر**: هو وضع تتغير بموجبه قيمة العملة صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي تعويم العملات يسمح بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف إلى التكيف مع الأوضاع السائدة[2].

[1] - هيل عجمي الجنابي، "**التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 111.

[2] - عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سابق، ص 116.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف.

لجأت كثير من الدول إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف لتحقيق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة[1].

وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدول شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبيا وتوزيعه على وجه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف ثابتا وذلك بالرغم من المغالاة فيه، ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل أن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف، وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة[2].

وتعبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأهداف منها:

- المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية.
- خروج رؤوس الأموال من الدولة والحد من الواردات الغير ضرورية.
- عزل الاقتصاد الوطني عن الخارج حتى يمكن تحقيق العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة.
- الحصول على إيرادات لخزينة الدولة.

وعموما فإن فرض الرقابة على الصرف يتضمن عددا من الصعوبات لذلك لا يمكن الدفاع عن هذا النظام إلا في الحالات التي لا يتوافر فيها بديل[3].

[1] – أحمد فريد مصطفى، "**الاقتصاد الدولي**"، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 101.

[2] – زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 53.

[3] – زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

خلاصة الفصل

إن أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأي سلعة وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف بدلالة الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته.

الفصل الثاني

الإنفاق الوطني

تمهيـد:

يعتبر الإنفاق الوطني أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة والتي تلجأ إليها لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، إذ كانت نظرة التقليديين للنفقات العمومية نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها بما فيها دور الدولة الذي حصر في توفير الأمن، صيانة المنشآت وتحقيق العدالة.

ولم تتغير هذه النظرة إلا بعد التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي الذي أقرّ بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ولتبسيط الدور الذي تعكسه النفقات العامة على كافة جوانب الأنشطة العامة سوف نتطرق إلى التطور الفكري الذي عرفه الإنفاق العام، وكذلك أهم المفاهيم والمبادئ من تعاريف وقواعد وتقسيمات وتسليط الضوء على ظاهرة التزايد وأسبابها دون إهمال الآثار التي يحدثها الإنفاق العام ومدى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة المالية وكذا الاجتماعية وبناء على ما ذكر سابقا، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام.

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وظاهرة التزايد.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام وأهدافه.

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي

من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق الحكومي الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، وقد عرف هذا الأخير تطور ملحوظ وفي ما يلي نستعرض كل من تطور الإنفاق الحكومي وماهيته وأهم القواعد التي يقوم عليها.

المطلب الأول: التطور الفكري للإنفاق الحكومي

يمكن فهم تطور الإنفاق الحكومي من خلال استعراض بسيط لمفهومه في الفكر القديم والفكر الحديث.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي في الفكر القديم

لم يشغل الإنفاق الحكومي مكانة مهمة في مؤلفات كتاب المالية الكلاسيك، فمعظم الذين عالجوا الإنفاق الحكومي كان قد عالجوه من الناحية الفنية والسياسية دون الاهتمام بطبيعتها وآثارها الاقتصادية[1].

وقد تميز الفكر الكلاسيكي بالتقييد الضيق لدور الدولة، ويعتبر آدم سميث (Adam Smith) من بين أهم المفكرين الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، وكانت نظرته للإنفاق الحكومي بأنه غير منتج من حيث خلق الثورة، وبالتالي لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال بل إنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام، أي لأغراض غير منتجة، وقد وافقت العديد ممن جاءوا بعده أمثال دافيد ريكاردو (David Ricardo)[2].

ولعل عبارة ساي (ساي الشهيرة)أن أفضل النفقات أقلها حجما، خير ما يعبر عن هذا الاتجاه[3]، ولم يكشف الكلاسيك بتحديد أوجه الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود، بل طالبوا أيضا بأن يكون الإنفاق المحدود حياديا (النفقة المحايدة)، فلا يجوز أن تتأثر السياسة الإنفاقية للدولة بأي من المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي، ويمتنع التغيير في

---

[1] – محمد سلمان سلامة، **"الإدارة المالية العامة"**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 51.

[2] – بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، **"إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2014)"**، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2016–2017، ص 31.

[3] – حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **"مبادئ المالية العامة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 247.

حجم أو مكان أو توقيت الإنفاق الحكومي، لمواجهة أي تغير في الأوضاع الاقتصادية من تضخم إلى كساد، أو من حالة السلم إلى الحرب، كما لا يجوز أن تبادر بالتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادية[1]، وفي ظل هذا الإطار نرى أن الكلاسيك نادوا إلى عدم ضرورة وجود سياسات حكومية متدخلة في النشاط الاقتصادي، فجميع منطلقات الفكر الكلاسيكي تنتهي إلى حرية الاقتصاد والتوازن التلقائي[2].

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في الفكر الحديث

مع تطور الفكر الاقتصادي وتأكيد الاقتصاد بين المعاصرين لحتمية وقوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي نوع من النفقات العامة استنادا إلى آراء المدرسة الكينزية[3]، التي تصر على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بأسلوب اقتصادي علمي[4]، فقد أصبح على الدولة إنجازا منها لهذه المسؤوليات أن تستخدم العديد من أنواعه النفقات العامة، وتحتل من سياستها الإنفاقية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ومع هذا التنوع في دور الدولة الحديثة اتسع نطاق النفقات العامة لتشمل كافة مجالات التدخل الحكومي[5].

وقد استند المفهوم الحديث للإنفاق الحكومي على فكرتين أساسيتين، الأولى أن الدولة عبارة عن أداة لإعادة التوزيع، والثانية عدم قبول فكرة القائلة: "بأن العمل الفردي أكثر إنتاجا وتفوقا من عمل الدولة.

بالنسبة للفكرة الأولى، أن الدولة أداة لإعادة التوزيع، يعتبر الإنفاق الحكومي بأنواعه المختلفة (نفقات إنتاج، نفقات استهلاك...إلخ).

---

[1] – حامد عبد المجيد دراز، "**المالية العامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 410.

[2] – بيداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري لفترة (1991–2006)**"، (مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران)، الجزائر، 2013-2014، ص 46.

[3] – كلثوم صافي، "**أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في فترة (1990–2010)**"، (مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران)، الجزائر، 2014-2015، ص 07.

[4] – أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 46.

[5] – حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 249-250.

في الفكر المالي الحديث عبارة عن توزيع للدخول والثروات وتحويل للقوة الشرائية من مجموعة إلى أخرى داخل المجتمع، فالدولة لا يمكن أن تكون مستهلك لأنها عبارة عن شخصية حكمية لا تستهلك ولا تنفق[1].

أما بالنسبة للفكرة الثانية "عدم قبول الفكرة القائلة أن العمل الفردي أكثر إنتاجا من العمل الجماعي"، يمكن القول أن إعطاء الصدفة المطلقة للعمل الخاص بأنه أكثر إنتاجا وتفوقا من تدخل الدولة قائم على أساس غير صحيح فهناك كثير من الحالات التي يؤدي فيها استخدام الدولة لموارد المجتمع إلى وفرة في استغلال هذه الموارد، ومضاعفة الإشباع الجماعي وزيادة في الدخل الوطني، فإذا قارنا بين النفقات التي تستخدمها الدولة في مشاريع منتجة كبناء السدود لتوليد الكهرباء أو إصلاح الأراضي الزراعية وبين الأفراد الذين يكثرون أموالهم في البنوك الأجنبية، مما لا شك فيه أن المبالغ المنفقة من قبل الدولة في هذه المشاريع الإنتاجية ستزيد من القوة الإنتاجية للمجتمع، أي أنها أكثر إنتاجا من المبالغ المودعة من قبل بعض الأفراد في تلك البنوك، كما أن هناك خدمات تقوم بها الدولة تفيد معظم أو جميع المواطنين فالإنفاق على التعليم يفيد الطلاب، كما يفيد الهيكل الاجتماعي بأسره، لأنه يساعد على تطور المجتمع ثقافيا ويساهم في تحقيق التطور الاقتصادي للمجتمع[2].

المطلب الثاني: ماهية الإنفاق الحكومي

تعددت تعاريف الإنفاق الحكومي الذي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومي والقائم بدوره على عناصر وأركان نستعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

يعرف الفكر المالي الحديث الإنفاق الحكومي على أنه:

تعريف 01: "عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة"[3].

---

[1] – محمد سلمان سلامة، **"الإدارة المالية العامة"**، مرجع سابق، ص 52.

[2] – المرجع نفسه، ص 88.

[3] – محمد طاقة وآخر، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 33.

تعريف 02: "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[1].

تعريف 03: "أي عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة[2].

تعريف 04: "مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[3].

تعريف 05: "الإنفاق الحكومي هو مصاريف تنفقها مؤسسات الدولة من قبل أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا خاضعين للقانون العام على شرط أن تؤدي هذه النفقة إلى تحقيق الصالح العام بإشباعها حاجة عامة.

وبناء على التعاريف لابد من توافر ثلاثة عناصر لكي تكون أمام نفقة عامة وهذه العناصر نذكرها في الفرع الثاني[4].

الفرع الثاني: عناصر الإنفاق الحكومي

أولا: الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي

تقوم الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلا نقديا ويعود سبب ذلك إلى:

- انتقال الاقتصاد عموما من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي.
- تسهيل الرقابة على تنفيذ وتوجيه النفقة العامة للأهداف التي خصصت لها.

---

[1] – حامد عبد المجيد دراز، **"المالية العامة"**، مرجع سبق ذكره، ص 412.

[2] - http://www.bibliotdroit.com/2016/10/pdf-554.html

[3] – دغمان زوبير، **"مطبوعة محاضرات محمد الشريف مساعدية"**، سوق أهراس، الجزائر، 2016-2017، ص 28.

[4] – سمير صلاح الدين، **"المالية العامة"**، مكتبة زين الحقوقية، بيروت لبنان، ص 47.

- سهولة تقديرها بدقة أكثر وتحقيق مبدأ المساواة في توجيهها[1].

ثانيا: الإنفاق الحكومي يقوم به شخص عام

إن الإنفاق الحكومي في الأصل يتم من خلال أشخاص القانون العام، بفرعيه الإداري والدستوري والشخصية المعنوية الاعتبارية والذين هم إما مؤسسات دولة أو أشخاص تم إعطائهم تلك الشخصية المعنوية ويمكن الاعتماد على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة أحدهما قانوني والآخر وظيفي[2].

- المعيار القانوني:

حسب هذا المعيار فإن الذي يعطي النفقة العامة طابعها العام هو الوضع القانوني للمتفق، في علاقته بالقانون العام فإن النفقة التي يقوم بها تعتبر نفقة عامة أما في حال علاقته بالقانون الخاص فالنفقة تعتبر خاصة.

- المعيار الوظيفي:

ظهر هذا المعيار نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وظهور القطاع المختلط العامل للصالح العام وإشباع الحاجات العامة والتي تقوم مقام مؤسسات الدولة، فإن هذه المؤسسات وإن كانت في بعض مقاصدها تعود للقطاع الخاص لكن النفقات التي قوم بها الأشخاص الخاصة تعتبر نفقات عامة[3].

ثالثا: الإنفاق الحكومي يقصد به تحقيق النفع العام

الهدف من الإنفاق الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة وهذا الأخير يستند إلى أمرين الأول أن يشبع حاجة عامة ولامكن القول عن الحاجة عامة إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة، والثاني أنه إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتحمل الأعباء العامة، وقد لتسع مضمون

[1] – محمد سعيد فرهود، **"مبادئ المالية العامة"**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا، 1978-1979، ص 48-50.

[2] – سمير صلاح الدين، **"المالية العامة"**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] – المرجع نفسه، ص 50-52.

الإنفاق ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأكنها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1].

المطلب الثالث: قواعد الإنفاق الحكومي.

يرتكز الإنفاق الحكومي على قواعد وضوابط تمكنه من تحقيق الأهداف المنشودة منه والتي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: قاعدة المنفعة القصوى.

تعني قاعدة المنفعة أن تهدف النفقات إلى أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، والمقصود بتحقيق المنفعة العامة، ألا يتم تخصيص الإنفاق للمصالح الذاتية لبعض الأفراد أو لبعض الشرائح على حساب الأخرى، بحيث يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة[2]، كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق متساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب من جهة أخرى، وهذا بعد تطبيق قاعدة توازن المستهلك[3].

الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد.

تعني تلخيص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية الإنفاق العام، ولهذا فإنه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، غير أن الاقتصاد في الإنفاق لا يعني الحد أو التقليل منه إذا قامت الدواعي الجدية لتبريره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومجانية الإسراف أو التبذير والسعي لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، فالتبذير هو ما يندرج تحت وصف "التسيب المالي"

---

[1] – عبد الرحمن ذياب، "**ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة –دراسة مقارنة–**"، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد، حمة لخضر، الوادي، 2018-2019، ص 33.

[2] – محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، ص 82.

[3] – سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 52.

يؤدي في حال وقوعه إلى ضياع كميات مالية في أوجه غير مجدية كان من الممكن توجيهها في غيرها من الأوجه المقيدة[1].

إن تطبيق قاعدة الاقتصاد والتدبير يتطلب أولا وجود وعي لدى أفراد المجتمع عموما والموظفين خصوصا بأهمية الإنفاق الحكومي وأن ثروات الدولة هي لجميع أفراد المجتمع وإن التبذير والإسراف يكون على حساب رفاهية بقية أفراد المجتمع[2]،كما أن أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة يمكن ان تقوم بأدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات إلى أوجه نافعة[3].

الفرع الثالث: قاعدة الترخيص.

تعني النفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، حيث تخضع هذه الأخيرة لإذن مسبق من السلطة المختصة والذي يختص بتقريره البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة في حدود اختصاصها الزماني والمكاني، كما أن قاعدة الترخيص هي ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، فالأولى تحتاج لإذن مسبق من السلطات المختصة وفقا لإجراءات معينة أما بالنسبة للنفقات الخاصة فيكفي أن تصدر ممن يملك حق الإنفاق فيها (الفرد أو الشركة الخاصة) دون الحاجة إلى إذن مسبق[4].

[1] – عادل أحمد حشيش، **"أساسيات المالية العامة"**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 81.

[2] – زهرة صحراوي، **"تحليل الإنفاق العمومي على تحسين مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2016)"**، (مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت)، الجزائر، 2017–2018، ص 53–54.

[3] – سوزي عدلي ناشد، **"الوجيز في المالية العامة"**، مرجع سبق ذكره، ص 53–54.

[4] – فتحي أحمد ذياب عواد، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 71.

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي وظاهرة التزايد

عرف الإنفاق الحكومي اتساع كبير في نطاقه وتعدد وظائفه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، مما انعكس كذلك على تنوع تقسيماته سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى التطبيقي، بالإضافة إلى اتجاهه نحو الزيادة عاما بعد عام نتيجة تطور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق الحكومي

يستند الإنفاق الحكومي في مجمله على معيارين أساسيين أحدهما اقتصادي والثاني علمي، يتم الاعتماد عليهما في إعداد الموازنات العامة التقليدية والحديثة.

الفرع الأول: التقسيمات الاقتصادية

وهنا يصنف الإنفاق الحكومي إلى عدد من المعايير هي:

أولا: معيار طبيعة النفقة

ونميز في هذا المعيار نوعين من الإنفاق، وهما النفقات الحقيقية والتحويلية

- **النفقات الحقيقية:**

وهي النفقات التي تنفقها الدولة للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال)، الضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة بالإضافة إلى الدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي.

كما تعتبر هذه النفقات دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية وهي تمثل جزء من الدخل القومي.

وتتضمن النفقات حكومية الحقيقية نفقات استهلاكية تمثل نفقات جارية تنفق في سبيل الأعمال الحكومية، الرواتب والأجور، نفقات استئجار المباني الحكومية، صيانة المدارس وشبكة الطرق والتقاعد وفوائد القروض...إلخ.

وتشمل أيضا الإنفاق الحكومي الرأسمالي (يمثل كل ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي من مشاريع البنية لتحتية، طرق، جسور، مدارس، جامعات ...إلخ)[1].

- **النفقات التحويلية:**

هي نفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، إذن هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بغرض إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل[2].

وتتمثل في مختلف المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، التأمين ضد البطالة، التأمين ضد الشيخوخة والمساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها، الإعانات الخيرية والإعانات الثقافية...إلخ، حيث تؤدي هذه النفقات إلى زيادة الدخل الوطني بصورة غير مباشرة[3].

ثانيا: معيار دورية النفقة

تنقسم النفقات الحكومية حسب هذا المعيار إلى نوعين هما النفقات الدورية وغير الدورية.

- **الإنفاق الحكومي الدوري:**

هو الذي يمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب، مداخيل أملاك الدولة)، وتتكرر بانتظام ويطغى عليها طابع الدوام مثل: مرتبات الموظفين، نفقات الصيانة.

[1] – محمد خصوانة، "**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 70-72.

[2] – بيداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991–2010)**"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] - http://almerja.com consulté 09/03/2020-21 :33

الشكل رقم (1-2): أنواع التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

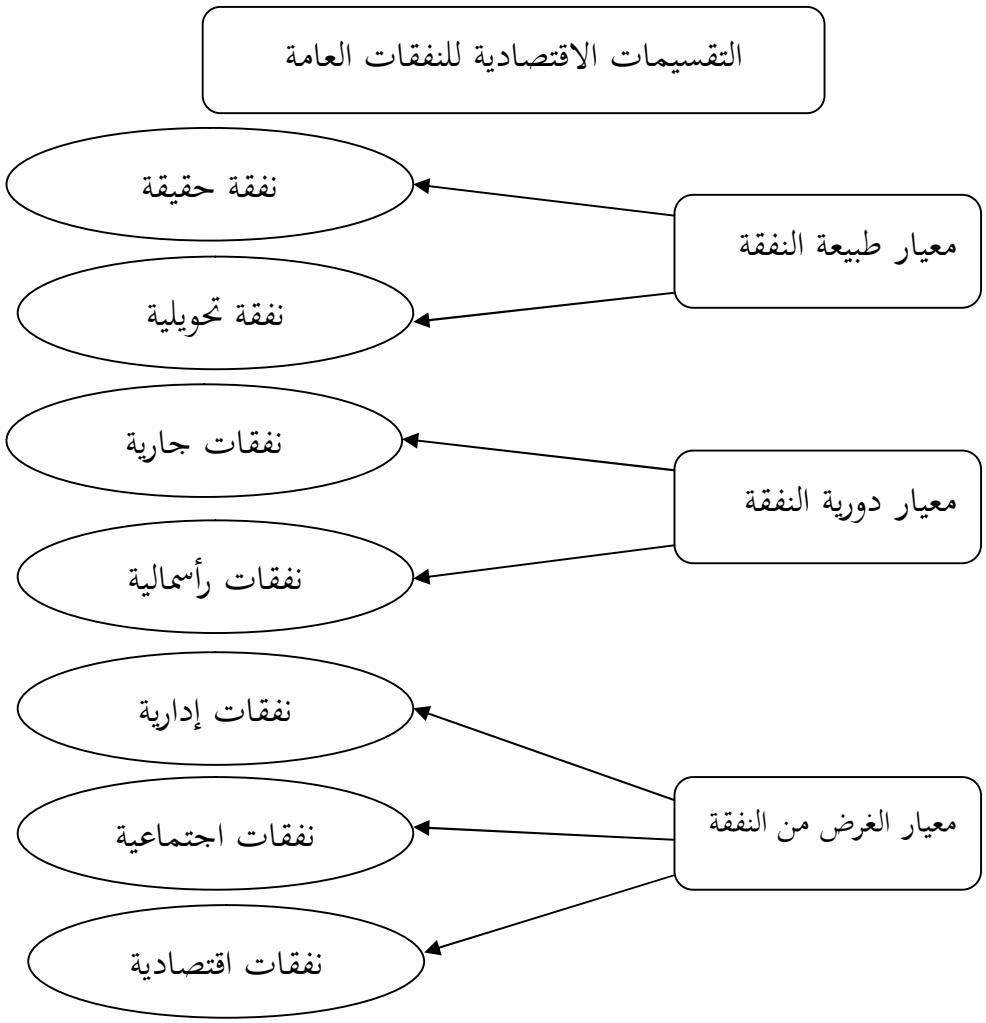

المصدر: د.محمد خصوانة، "**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 71.

كما تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

- **الإنفاق الحكومي غير الدوري:**

ويمول من إيرادات غير عادية (القروض)، ولا يتكرر بانتظام مثل: نفقات إنشاء الطرق نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية ...إلخ[1].

[1] – عمر يحياوي، "**مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**"، دار هومة، 2005، ص 39-40.

ثالثا: معيار الغرض من النفقة.

يصنف الإنفاق الحكومي إلى ثلاث مجموعات وفقا لهذا المعيار.

- **إنفاق إداري:**

وهو النفقات التي تتعلق بتشغيل مرافق الدولة، وهي التي تتضمن نفقات الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والعدالة والعلاقات الدبلوماسية والتمثيل السياسي.

- **إنفاق اجتماعي:**

يشمل جميع النفقات المتعلقة بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، ويضم الإنفاق على التعليم، الصحة، والإعانات الاجتماعية لمحدودي الدخل.

- **إنفاق اقتصادي:**

تمثل جميع النفقات على الاقتصاد الوطني من بنى تحتية وطرق ومياه وصرف صحي ومستشفيات ...إلخ[1]. (شكل رقم 1-2)

الفرع الثاني: التقسيمات العلمية

وتقسم إلى:

- التقسيم الإداري.
- التقسيم الوظيفي[2].

التقسيم الإداري.

يرتبط هذا التقسيم بالجهات الإدارية الرئيسية أو العليا للدولة (وزارة الدفاع، وزارة الصحة، وزارة التعليم... إلخ)، بحيث تقسم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو الأبواب كل باب موجه لجهة معينة وبدوره يقسم إلى عدد من الفروع وكل فرع إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية لأقل

[1] – سومية وسمر، "**تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (1980–2016)**"، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018، ص 22.

[2] – محمد خصوانة، "**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، مرجع سبق ذكره، ص 76.

في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة ويتم تخصيص بند إنفاق لكل وحدة من هذه الوحدات داخل الهيكل التنظيمي للوحدة نفسها[1].

التقييم الوظيفي:

وفقا لهذا التقييم يتم تقسيم النفقات العمومية إلى مجموعات اتفاقية مختلفة كل مجموعة مرتبطة بأداء وظيفة محددة، ويتم تبويب الاتفاق الحكومي على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهة الإدارية التي ستقوم بتأديتها[2].

المجموعة 01: يشمل الخدمات الأساسية العامة (الدفاع، الأمن، القضاء، الإدارة العامة).

المجموعة 02: تتضمن الخدمات الجماعية (المجاري، مياه الشرب، الطرق، الكهرباء).

المجموعة 03: تضم الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية).

المجموعة 04: تشمل الخدمات الاقتصادية (المواصلات، الطاقة، النقل، الأبحاث العلمية المتصلة بالاقتصاد، الخدمات الزراعية).

المجموعة 05: خدمات الإنفاق العام (فوائد الدين العام، الإعانات الحكومية، التحويلات المالية لصالح الهيئات العامة[3].

المطلب الثاني: ظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي

أصبحت ظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي قانونا اقتصاديا يتوجب علينا تفسيرها ومعرفة أسبابها.

الفرع الأول: التفسيرات النظرية لظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي.

ظهرت ظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عرفت غالبية الدول ارتفاعا في الدخل الوطني إلا أن الإنفاق تجاوز بكثير نسبة الزيادة الراجعة إلى التحول

[1] – المرجع نفسه، ص 76.

[2] – نفسه، ص 77.

[3] – نجم الدين ابن حسن صوفي عبد القادر، "**السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**"، منشورات الجليس الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2019، ص 238.

الاقتصادي الذي عرفه العالم، وقد أجمع علماء الاقتصاد على دمج هذه الظاهرة كقانون ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي[1].

وكان أول من اهتم بهذه الظاهرة العالم الاقتصادي الألماني أدولف فانجر (Wanger) الذي أجرى دراسة بخصوص تطور الإنفاق الحكومي في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فانجر) والذي يشير إلى أنه: "كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك سيتتبع باتباع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة).

ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة مستوى نصيب الفرد في الناتج الوطني[2].

الفرع الثاني: أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

أولا: أسباب قيمية

تختلف بمستوى التطور في كل دولة يمكن أن تكون هذه الأسباب اقتصادية، سياسية، إدارية ومالية.

الأسباب السياسية:

تتمثل في الإنفاق على زيادة الأحزاب السياسية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي بالإضافة إلى الإنفاق على المرافق السياسية كالدفاع والأمن الداخلي والعدالة، النفقات العسكرية التي تتحقق بسبب الحرب أو الحوارات[3]، بالإضافة إلى الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأضرار الناجمة من تصرفات الإدارة العامة، حيث تتضمن المادة 49 من الدستور على أنه: "يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدول، ويحدد القانون شروط التعويض وكيفياته".

---

[1] – أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2012، ص 47.

[2] – نصيرة بشير، "**دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980–2014)**"، (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2015–2016، ص 64.

[3] – أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 49–50.

كما أن هناك علاقة طردية بين زياة النفقات العامة وسوء الأخلاق السياسية لدى القائمين على الجهاز الإداري[1].

الأسباب الاقتصادية:

تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة مظاهر عديدة نذكر منها:

1- زيادة الدخل الوطني مما ينتج عنه زيادة الإيرادات والذي يظهر بدوره زيادة في النفقات العامة.

2- إنشاء المشروعات العامة التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق[2].

3- المنافسة الاقتصادية الدولية والدورة الاقتصادية[3].

الأسباب المالية:

1- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات متمثلة في السلطة العامة.

2- وجود فائض في الإيرادات نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب على الدولة تغطيتها[4].

الأسباب الإدارية:

تنحصر الأسباب الإدارية لزيادة النفقات العامة في تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقضي بالضرورة زيادة النفقات العامة لمواجهة التكاليف المترتبة عنها[5].

---

[1] – محمد الصغير بعلي وآخر، "**المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 47.

[2] – عبد الكريم صادق بركان وآخرون، "**المالية العامة**"، الدار الجامعية، 1986، ص ص 94-96.

[3] – محمد الصغير بعلي وآخر، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] – زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1970–2012)**"، (مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس)، الجزائر، 2013-2014، ص 39.

[5] – محمد الصغير بعلي وآخر، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ثانيا: الأسباب الظاهرية:

تمثل تزايد الأرقام المعبرة عن الإنفاق الحكومي، دون أن يقابله زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة[1]، ومن أهم أسباب الزيادة الظاهرية ذلك ما يلي:

1- انخفاض القوة الشرائية للنقود[2]:

هو انخفاض وحدة النقد على السلع والخدمات، وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يترتب عليه زيادة في النفقات لا يقابلها زيادة في السلع والخدمات.

2- زيادة عدد السكان واتساع مساحة البلاد:

زيادة عدد السكان واتساع مساحة البلاد لابد أن تؤدي إلى زيادة مقابلة في النفقات الحكومية[3]، ومن ثم زيادة الخدمات، مثل: زيادة عدد المدارس والمستشفيات وغيرها[4].

3- تغيير الفن المالي[5]:

قد يكون من أسباب زيادة الإنفاق الحكومي التغير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طريقة إعدادها كان يدرج بها صافي في الإيرادات والنفقات ثم صار يدرج بها لكافة المصروفات، أو اختلاف المدة بالزيادة أو النقصان.

[1] – زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1970-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] – هشام مصطفى الجمل، دور السباسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – مصر، 2007، ص 186.

[3] – سومية وسمر، تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزئر (1980-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4] – مصطفى الجمل، دور السباسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: مرجع سبق ذكره، ص 186.

[5] – مصطفى الجمل، **دور السباسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**: مرجع سبق ذكره، ص 186.

الجدول رقم (2-1): تطور النفقات العامة في بعض البلدان خلال الفترة 1939-1966

البلد	1939	1940	1950	1960	1966
و. م. أ	8858	98416	39606	76539	172403
كندا	517.8	5191	2366	5537.1	8305
المملكة المتحدة	1105.9	2086.4	3941.6	9481	11130
فرنسا	9.7	-	24.2	65.8	99.7
إيطاليا	40.7	365.4	1558.3	4290.8	7249.5
سويسرا	964	1931.9	1637	6201.1	5867.2
الاتحاد السوفييتي	19310	29859	41266	73100	105300

المصدر: محمد الصغير بعلي، المالية العامة، ملحق قوانين المالية، 2003، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، العنابة، ص 43.

المبحث الثالث: آثار إنفاق الحكومي وأهدافه.

تعددت أغراض الإنفاق الحكومي مما ترتب عنه آثار متعددة في شتى المجالات، وفي مختلف الكميات الاقتصادية الكلية، والتي تنقسم بدورها إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث أن دراسة هذه الأخيرة تعتبر أمر بالغ الأهمية، وهو بعكس معرفة فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكذا الاجتماعية.

المطلب الأول: الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي.

يؤثر الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة مع مختلف الكميات الاقتصادية على إنتاج الدخل الوطني واستهلاكه وعلى إعادة توزيعه.

الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج.

يتوقف تأثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج بطريقة مباشرة على عدة عوامل:

- الحالة الاقتصادية السائدة.
- مصدر تمويل الإنفاق.
- نوع الإنفاق الحكومي.
- كيفية استخدام الإنفاق الحكومي.

وسوق نلقي نظرة على العوامل السابقة على النحو التالي:

الحالة الاقتصادية[1]: يشكل الإنفاق الحكومي جزءا هاما من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستمارية)، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى النشاط الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة[2].

[1] – محمود حسين الوادي وآخر، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص ص 143-144.

[2] - www.Saaid.net, consulté 11/03/2020, 20 :33.

الاقتصاديات المختلفة: يعبر الإنفاق احكومي في الاقتصاديات المختلفة أداة مهمة في توسيع الطاقة الإنتاجية، ولكن لابد أن يوجه لزيادة التكوين الرأسمالي وذلك على النحو التالي:

- تشجيع زيادة المدخرات والاستثمارات في القطاع الخاص أولا.
- زيادة الاستثمار العام بصورة مباشرة.
- زيادة حجم الانفاق الحكومي الموجه نحو مشروعات البنية التحتية.
- الاستثمار في رأس المال البشري.

مع مراعاة اختيار مشاريع إنتاجية مناسبة للمجتمع من حيث التكاليف والعوائد.

مصدر تمويل الإنفاق الحكومي:

ويتم تمويل الإنفاق الحكومي من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب والتي تكون بحوزة الأفراد معدة للاستهلاك أو الاستثمار.

فإذا استخدمت الدولة تلك الموارد الموجة للاستهلاك في مجال الاستهلاك فإنه يكون تأثير على الإنتاج، أما في حالة العكس فإن هذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي يوسع الطاقة الإنتاجية[1].

أما إذا استخدمت الدولة الموارد الموجهة للاستثمار في مجال الاستهلاك فذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج.

وفي حالة العكس فذلك يعتمد على مدى كفاءة استخدم تلك الموارد[2].

نوع الانتقال الحكومي:

ويلاحظ أن الإنفاق الحكومي الاجتماعي بنوعيه سواء التحويلات الاجتماعية العينية أو النقدية، يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع لاستهلاكية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، كما أن الإعانات الاقتصادية الممنوحة لبعض المشروعات الخاصة أو العامة ينتج عنها زيادة في الناتج الوطني وتشجيع الصادرات يمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزات المدفوعات وتشجيع الاستثمار والتنمية[3].

---

[1] – محمود سحين الوادي، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146

[2] – المرجع نفسه، ص 146.

[3] – مرجع سبق ذكره، WWW.Saaid.net

كيفية استخدام والإنفاق:

إذا استخدم الإنفاق الحكومي على المنتجات المحلية فإن أثره يكون أكبر عما إذا أنفق على الواردات[1].

الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك.

يظهر الأثر المباشر للإنفاق الحكومي من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية والخدمات وتوزيع المداخيل على الأفراد[2].

1-ثراء الدولة للسلع الاستهلاكية: يتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع وخدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، كنفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية أو الخدمات مثل: الإسكان الوجبات المجانية في بعض الحالات.

كما أن هذا النوع من الاستهلاك يمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تكون هناك زيادة في المرتبات لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك بطريقة غير مباشرة[3].

2-توزيع الدولة للمداخيل: تقوم الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك وتوزيع هذه الدخول يكون مقابل أو بدون مقابل وذلك على الشكل التالي:

[1]- محمود حسين الوادي، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2]- عمر بحباوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3]- محمد الصغير بعلي، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 41.

–توزيع الدخول بمقابل[1]: وذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد انفاقها في صورة مرتبات وأجور ومعاشات مقابل حصول الدولة على خدماتهم الشخصية، ثم يخصص الأفراد الأكبر منها للاستهلاك[2].

ومن ثم فإن توزيع الدولة لهذه الدخول يؤثر على الاستهلاك الوطني[3].

–توزيع الدخول بدون مقابل[4]: قد تقوم الدولة بتوزيع الدخول بدون مقابل وذلك عن طريق الإعانات الاجتماعية والاقتصادية كإعانات البطالة، العجز، الشيخوخة، بالنسبة للإعانات الاجتماعية والتي تخصص بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، أما الإعانات الاقتصادية تلك الممنوحة لمنتجي بعض السلع بغرض تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها.

الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل الوطني

ويشمل أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول المرتفعة وذلك عن طريق تقديم إعانات على شكل روائي، إعانة البطالة الشيخوخة التعليم المجاني، الخدمات الصحية.

وتتدخل الدولة لإعادة الدخل الوطني بوسائل متعددة عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة أو عن طريق الأدوات المالية (النفقات العامة) [5].

ويتم ذلك بين فئات وأفراد المجتمع وعادة ما تكون هذه العملية لصالح أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول المرتفعة، كما أن هذه النفقات تمول عن طريق فرض الضرائب المباشرة التصاعدية، والتي تعمل على خفض مستوى دخول أصحاب الدخول العالية، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تضيق[6].

---

[1] – محمد سعيد فرهود، "**مبادئ المالية العامة (الجزء الأول)**"، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2] – محمد الصغير بعلي، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[3] – محمد سعيد فرهود، "**مبادئ المالية العامة (الجزء الأول)**"، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[4] – المرجع نفسه، ص 109.

[5] – علي زعدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 60.

[6] – مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، مارس 2017، ص ص 130-131.

المطلب الثاني: الآثار غير مباشرة للإنفاق الحكومي.

يحدث الإنفاق الحكومي آثار غير مباشرة من خلال ما يعرف بالأثر المضاعف والأثر المعجل، وسوف ندرس كل منهما كالآتي:

الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي من خلال أثر المضاعف.

يعد كاهن أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الشتغيل، وبالتالي فإن مفهوم المضاعف عند "كاهن" هو مضاعف التشغيل" [1].

في حين أن كثير استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار في الدخل الوطنين أي أن مضاعف الاستثمار يظهر عدة المرات التي يزداد بها الدخل على أثر التغير بالإنفاق الاستثماري[2].

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

ارتباط طردي		ارتباط عكشي

وهكذا يمكن الحصول على الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني.

الزيادة الاجمالية في الدخل الوطني = الزيادة الأولية في الإنفاق ×الميل الحدي للاستهلاك.

ومن هذا يتضح أنه كلما كبرت النسبة من الدخول الإضافية التي تتفق على الاستهلاك كان مضاعف كبير، وكلما اشرب الذي يأخذ شكل إدخار إضافي صغيرا في كل موجة من موجات الدخل كان مضاعفا كبيرا، ويجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر إلى درجة مرونة وتوسيع

[1] - http://almerja.com/meadiang.php?idm=65644.consulté 11/03/2020, 01 :15.

[2] – محمد حصاونة، "**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الجهاز الإنتاجي وكلما كان الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك أنتج مضاعف أثره بشكل ملموس[1].

الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي من خلال أثر المعجل.

يتوقف أثر المعجل على بيان التغيير في الاستهلاك على الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق لأن الطلب على السلع الاستثمارية نتيجة له، فزيادة الطلب على الاستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري[2]، يمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الاستثمار (الزيادة) على التغير في الناتج الوطني (الزيادة).

$$\frac{\text{الزيادة في الاستثمار}}{\text{الزيادة في الإنفاق}}$$

وهذا متوقف على مدى الأثر الذي يحدثه المعجل على معامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين ويختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر، وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به، كذلك فإن أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار من خلال هذا العامل يتوقف على نوع هذا الإنفاق على صفة الأفراد المستفيدين منها، ومدى ميلهم الحدي للاستهلاك[3].

[1]- زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، 1998، ص ص 78-80.

[2]- بصديق محمد، "**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2009/2008، ص 59.

[3]- عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي.

يؤثر الإنفاق الحكومي على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن مساهمة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية.

الفرع الأول: فعالية الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أهم أدوات الدولة من خلال تتخللها في الاقتصاد وأداة هامة وذات دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وقد جمعها Kaldor أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري (كالدور Le carré magique de kaldor) والتي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل لمحاربة البطالة وضمان الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم وكذلك التوازن الخارجي[1]، وستستدرج في ما يلي دور في تحقيق التوازن الخارجي.

-دور الإنفاق الحكومي في محاربة البطالة: يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي، وزيادة الاستهلاك وتتبع الحكومة سياسة الإنفاق الحكومي توسيعه لتحقيقي الانتعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومنها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ... إلخ، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل.

وإضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاختلافات الماكروا اقتصادية خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات بعد الصرف وانطلاقا من هذه النظرية يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل[2].

-دور الإنفاق الحكومي في محاربة التضخم: يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى الأدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري

---

[1] - معاشي سفيان، **أثر التعمير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر دراسته سياسية الجزائر فترة 1990-2012**، (أطروحة دكتوراه، تخصص: استثمار وتمويل، جامعة تيارت)، الجزائر، 2016/2015، ص 109.

[2] - http://dspace.univ.msila.dz, P 27-28.

دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الطلب الكلي على السلع والخدمات[1].

-دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي: وهنا يتعلق الأمر بإعادة التوازن لميزان المدفوعات فتلجأ الدولة إلى العديد من السياسات لعلاج هذا الاختلال ويمكن التميز بين السياسات المباشرة، مثل: الرقابة على الصرف والرسوم الجمركية وبين السياسات غير المباشرة مثل: تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف ومن أجل الحصول على فرض أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات لابد من سياسة تحويل الإنفاق وخفض كافي للإنفاق حتى يتسنى تعديل الميزان[2].

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية في النقاط التالية:

- النفقة العامة تهدف إلى توفير الراحة والسكينة للعامل الذي يلعب دور أساسي في الإنتاج.
- تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
- التحقيق من الفوارق بين الطبقات.
- زيادة القدرة الشرائية لدى الفئات غير الميسورة.
- تحسين المستوى العلمي والصحي للفئات الدنيا عن طريق دعم التعليم وقطاع الصحة[3].

[1] - alibrary.univ.boumerdes.dz

[2] - http://dspacz.univ.msila.dz, P.P 24-25.

[3] - دغمان زوبير، مطبوعات محاضرات في مقياس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الإنفاق العام وأهم مراحل تطوره مرورا بعدة تعاريف شاملة له ولاحظنا من خلالها أن الإنفاق العام يتركز على عنصر جوهري يتمثل في تقديم المنفعة العامة من أجل إشباع حاجة عامة.

وتناولنا تقسيمات الإنفاق العام مع ظاهرة التزايد وأسبابها والتي تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

كما توصلنا إلى ما يحدثه الإنفاق العام من آثار مباشرة وغير مباشرة التي تعكس بدورها امتداد فعالية في تحقيق كل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثالث

تقييم أثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي لكل من المغرب والجزائر

تمهيد:

إن قوة اقتصاد أي دولة هو مدى قدرتها على تلبية احتياجات اقتصادياتها المحلية ويبرز ذلك من خلال الأطرقة المالية المدرجة في ميزانية الإنفاق وتعتبر كل من الجزائر والمغرب دولتين تختلفان من حيث نمط السلوك الاقتصادي.

تعتمد المغرب على الريع الفلاحي لدرجة أهلتها إلى تعزيز اقتصادها واحتلال صدارة الترتيب في الدول العربية بينما الجزائر لا زالت تبادر إلى تعزيز الإنفاق بالريع النفطي أو الذي كان ولازال منشد لخروج منه ضمن بنود السياسات العمومية وتعتبر عمليات المبادلات التجارية الدولية من أكبر المخاطر التي تحث عليها النظريات الاقتصادية قديما وحديثا نظرا لما يحتويه سعر الصرف من مخاطر آنية ومستقبلية، وتعتبر المركبات الخارجية لنموذج الإنفاق ضمن النظريات الاقتصادية تدرج كل من سعر الصرف والصادرات ضمن أهم المتغيرات.

ومن خلال ما تم إدراجه ضن الدراسة القياسية هو اختبار علاقة التكامل المتزامن لنموذج الإنفاق لكل دولة على حدة واختبار قوة التأثير المدى الطويل والقصير ومن ثم المقارنة بين قوة مركبات نموذج لكل دولة.

المبحث الأول: مدخل نظري إلى الاقتصاد القياسي.

هناك تطورات عديدة حدثت في علم الاقتصاد القياسي على أيدي المختصين فيه، إلا أن كثيرا من التطورات التي تتم في فروع المعرفة الأخرى تغذي التطور في هذا الفرع، فالتطور في النظرية الإحصائية والنظرية الاقتصادية، وثروة المعلومات وما صاحبها من توفير في تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي فهو يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجالات واقعية عديدة ترتبط باقتصاد الأعمال.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه، ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

أولا. مفهوم الاقتصاد القياسي:

اشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من أصل يوناني من كلمتين economic أي اقتصاد وmetrics وتعني القياس، أي القياس الاقتصادي ومهمته قياس العلاقات القياسية والاقتصادية، وهو قياس ظهر في القرن التاسع عشر.

كما يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد بأنه فرع للمعرفة والذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختيار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية أو تفسير بعض الظواهر[1].

[1]- وليد إسماعيل السيف ووآخرون، "**الاقتصاد القياسي التحليلي**"، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر التوزيع، الأردن، 2006، ص21 .

ثانيا. أهداف القياس الاقتصادي:

يشير الجزء الثاني من تعريف الاقتصاد القياسي إلى الأهداف التي يخدمها هذا الفرع ويكمن تلخيصها في ثلاثة أهداف.

2-1- اختبار النظرية الاقتصادية: تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل إلى نتائجها، وطريقة الاستنباط تبدأ من افتراضات مبسطة، يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع، ثم يستنبط منها الاستدلال المنطقي ما يسمى بالقروض المفسرة، والقروض المفسرة عادة ما تقدم تفسيرا للظواهر الاقتصادية محل البحث، وهناك نوعين من الافتراضات الافتراض المقيد والافتراض السلوكي وهو الافتراض الذي يتعلق بهدف الوحدة الاقتصادية ويسمى سلوكي لأن الهدف هو الذي يحكم السلوك، أما عن الافتراضات المقيدة فالهدف منها هو عزل أثر العوامل الأخرى محل البحث، فإذا أراد الباحث تحديد العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها[1].

2-2- التنبؤ باتجاه المتغيرات الاقتصادية والزمن: إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي هو التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية، وهو أمر من الصعب الاستغناء عنه في ظل ظروف التطور الاقتصادي وقد خطى الاقتصاديون بمراحل متقدمة في تصميم النماذج القياسية واسعة النطاق، والتي يكمن استخدامها في التنبؤ بحالة الاقتصاد في المستقبل وأصبح هذا المنهج يستمد اسمه من القياسات التي تجري على العلاقات الرابطة بين أطراف الحركة كما سادت في الماضي، ومن ثم يفترض أن هذه العلاقة سوف تبقى سليمة في جوهرها وتظل سائدة في المستقبل[2].

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية، الدار الجمعية للنشر والتوزيع، مصر ،1998، ص 10.

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، "**مقدمة في الاقتصاد القياسي**"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 12.

2-3- وضع السياسات الاقتصادية: الهدف من وراء عملية القياس الاقتصادي، كما ذكرنا هو الحصول على تقديرات عديدة يمكن الاعتماد عليها في المعاملات التي تحدد حجم العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية ولكثير من المعاملات الاقتصادية والتي يمكن عن طريقها تحديد قيم المرونات، والمعاملات الفنية الإنتاج...، ولمعرفة القيم العددية المقدرة لهذه المعلمات والعاملات أهمية كبرى بالنسبة لواصفي السياسات الاقتصادية، وفيما يلي بعض الأمثلة لتوضيح هذه الفكرة.

- عند قيام الدولة مثلا بوضع سياسة لدعم أسعار المنتجات الزراعية بهدف تحقيق طوع من الاستقرار النسبي في دخول المزارعين، هذا ما يلزم لعمل تقديرات إحصائية لدوال الطلب على السلع الغذائية والمنتجات الزراعية.

- اتباع الحكومة سياسة مالية معينة بتغيير حجم الإنفاق الحكومي وهيكل النظام الضريبي بهدف إحداث آثار محددة على حجم كل من الطلب الكلب وهيكل التوظيف في الاقتصاد القومي[1].

ثالثا. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

3-1-تحديد النموذج الاقتصادي القياسي: على الرغم من أن كينز حدد العلاقة الموجهة بين الاستهلاك والدخل ولكنه لم يحدد الشكل الدقيق للعلاقة بين المتغيرات فهو يقترح الشكل التالي لدالة الاستهلاك:

$$Y=\alpha + \beta x.....(1-1)$$

عندما يكون (**y**) الإنفاق الإستهلاكي، (**x**) الدخل، $(\beta+\alpha)$ ثوابت ومعلمات، إن معلمة الميل (β) تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك (Mpe).

[1]- محمد صالح تركي القريشي، "**مقدمة في الاقتصاد القياسي**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 32.

3-2- تقدير معلمات النموذج: ينتقل الباحث إلى المرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي من خلال:

- تجميع البيانات.
- بعض أساليب قياس البيانات.
- حل مشاكل التجميع.

3-3- اختيار فنون القياس الملائمة: يوجد هنا كعدة طرق قياسية يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية أهمها:

- طرق المعادلة الواحدة وهي تطبيق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدة.
- طرق المعادلات الآتية وهي تطبيق على كل معادلة من معادلات النموذج كمجموعة في نفس الوقت دقيقة واحدة.

3-4- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج: بعد أن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية ؛ فأنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة والمقصودة بتقييم المعلمات المحددة في تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الإحصائية، ويوجد هناك عدة من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

3-4-1-المعايير الاقتصادية: فهي تحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية.

3-4-2- المعايير الإحصائية: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية وسوف نتعرض لها بنوع من التفصيل فيما بعد.

3-4-3- المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير الى التأكد من أن الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز.

3-5- تقييم مقدرة النموذج على التنبأ: و ذلك باختيار قدرة النموذج على التنبؤ وإجراء التنبؤ الفعلي بعد قبول النظرية إذا تطابقت[1].

ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-1: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.

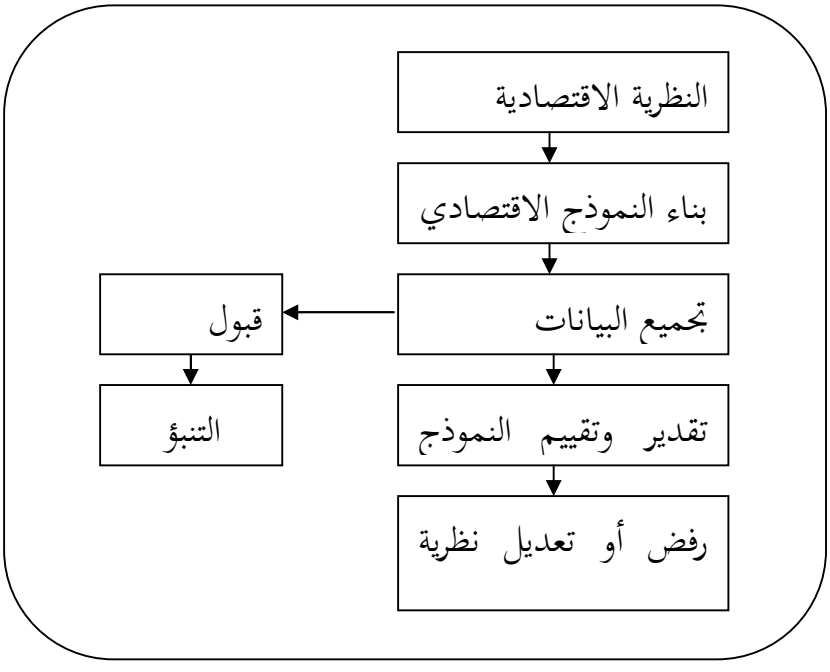

المصدر: حسين علي يخيت، "**الاقتصادالقياسي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص30.

المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية القياسية.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، "**طرق قياس العلاقات الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية للتوزيع،الإسكندرية، 1990، ص ص 15-28.

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع منها الانحدار الخطي وهناك الانحدار البسيط والانحدار المتعدد الذي سنستخدمه في دراستنا هذه، بحكم أن الظواهر الاقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة، ويعد الانحدار الخطي المتعدد الأنسب للتعبير عن واقع الحياة الاقتصادية لكونه يحتوي على أكثر من متغير واحد مفسر.

أولا. نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

الانحدار الخطي المتعدد هو امتداد للانحدار الخطي البسيط حيث نتمكن عن طريقه أن نأخذ في الاعتبار الحالات التي يوجد فيها أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع y_i فهو يلائم الحالات التي نريد فيها اكتشاف كيف يتغير y_i عندما توجد عدة متغيرات مستقلة تؤثر عليها آنيا، حتى إذا كان اهتمامنا ينصب على الدور الذي يقوم به متغير مستقل واحد، يكون من الأفضل إدخال المتغيرات المستقلة الأخرى التي يمكن أن تؤثر بووح على المتغير التابع y_i وذلك لسببين:[1]

- ✓ لتخفيض حجم الخطأ العشوائي، وهذا يجعل فترات الثقة أكثر دقة.
- ✓ استبعاد أي تحيز يمكن أن ينتج لو أننا أهملنا متغير يؤثر بفاعلية في y_i.

1- تعيين نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

- شكل النموذج: يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة X1 ,X2.....XK وحد عشوائي y_i، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من المشاهدات ومن المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي[2]:

$$y_i = B_0 + B_1 x_{i1} + B_2 x_{i2} + B_k x_{ik} + \varepsilon_i$$

[1]- نعمة الله نجيب ابراهيم، "**مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**"، مرجع سابق الذكر، ص 189

[2]- حسين علي بخيت، "**الاقتصاد القياسي**"، مرجع سابق الذكر، ص 135.

ويمكن كتابته على شكل مصفوفات كالتالي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & \cdots & x_{21} & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & \cdots & x_{22} & \cdots & x_{k2} \\ 1 & x_{1i} & \cdots & x_{2i} & \cdots & x_{ki} \end{bmatrix} \begin{matrix} B_0 \\ B_1 \\ B_i \end{matrix} \begin{matrix} \varepsilon_1 \\ +\varepsilon_2 \\ \varepsilon_i \end{matrix}$$

وباختصار: $Y = XB + \varepsilon_i$

حيث أن:

y: متجه عمودي أبعاده (n_{x1}) يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X: مصفوفة أبعادها (n_{xk+1}) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة. يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: متجه عمودي أبعاده (k+1xn) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

ε: متجه عمودي أبعاده (n_{x1}) يحتوي على الأخطاء العشوائية.

-فرضيات النموذج:

H_1 قيمة المتغيرات محددة بدون أخطاء.

H_2 التوقع الرياضي للخطأ معدوم، $E(\varepsilon_i) = 0$

H_3 تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينهما يساوي الصفر أي:

$$\text{cov}\,\alpha(\varepsilon) = E(\varepsilon\acute{\varepsilon}) = \delta^2 I_n$$

H_4 ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

H_5 عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها:

r (X)=k+1<n

2- تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خصائص الطريقة أنها تدمي مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع y_i.[1]

ليكن النموذج: y=xB+ ε_t، وتحت فرضيات الطريقة المربعات الصغرى العادية نجد:

- ✓ النموذج المقدر: $\hat{y} = x\hat{B}$.
- ✓ انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = y - \hat{y} = y - x\hat{B}$.
- ✓ مجموع المربعات البواقي: $\acute{e}e = (y - x\hat{B})(y - k\hat{B})$

تهدف طريقة المربعات الصغرى إلى جعل ée في أدنى قيمة لها أي إيجاد Minée فنقوم بحساب المشتقات الجزئية ل:ée بالنسبة إلى $\hat{B}_1, \hat{B}_2 \dots \hat{B}_k$ ونجعلها مساوية للصفر، لدينا:

$$\acute{e}e = (y - x\hat{B})(y - k\hat{B}) = y'y - y'x\hat{B} - \hat{B}x'y + \hat{B}x'x\hat{B}$$

ولدينا القيمتين: $\hat{B}'x'y$ و $y'x\hat{B}$ متساويتين فنجد:

$$\acute{e}e = y'y - 2\hat{B}x'y + \hat{B}'x'x\hat{B}$$

نقوم بإيجاد:

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، "**طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيق الحاسب الإلكتروني**"، مرجع سابق الذكر، ص208.

$$\frac{\delta \acute{e}e}{\delta \beta} = -2x'u + x'x\hat{B} = 0$$

$$= -2x'u + x'x = 0$$

ومنه:

ملاحظة: $x'(y - \hat{B}) = x'e = 0\ x'y + k\hat{B} = 0 \Rightarrow$ و منه فإن x و e متعامدة.

$$e = (y - x\hat{B}) = y - x(x'k)^{-1}x'y$$

$$= (1 - x(x'x)^{-1}x')y = My$$

حيث M مصفوفة متناظرة، أي:

$$Mx = 0, M = M^2 = M^3 \ldots$$

إذن المقدر غير متحيز ل δ^2 هو: $\delta^2 = \frac{\acute{e}e}{n+k}$

3- تقييم معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

-معامل التحديد المتعدد R^2: ويعد مؤشر أساسي في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع y والمتغيرات المستقلة(xk)، إذ (K=1,2...K) بعبارة أخرى هو مقياس يوح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في التفسير التغير الحاصل في المتغير التابع[1]، ويعطي معامل التحديد المتعدد بالشكل الآتي:[2]

$$R^2 = 1 - \frac{RSS/n}{TSS/n} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

[1]- حسين علي يخيت، "**سحر فتح الله الاقتصاد القياسي**"، مرجع سابق الذكر، ص 164.

[2]- تومي صالح، "**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 11.

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر جيدا المتغير التابع، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

نظرا لاعتماد هذا المعامل على المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع المشروحة وغير المشروحة وبالتالي فإنه يؤخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي، لذا يستعمل معامل آخر يسمى بمعامل التحديد التحديد المصحح ويرمز ب $\bar{R}^2$ حيث:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2).\frac{n-1}{n-k}$$

– اختبار ستودنت: يعتبر من اختبارات المعنوية والذي يشترط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعا توزيعا معتدلا، يستخدم عندما يكون حجم العينة (أقل من30)[1].

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y والمتغير التفسيري x_i ،نقوم بإجراء الاختبار التالي:

$$H_0; B_i = 0$$

$$H_1; B_i \neq 0$$

وتعطي العلاقة الإحصائية لستودنت بالصيغة التالية:

$$T_i^* = \frac{\hat{B}_i}{\delta \hat{B}_i}$$

حيث :

$\hat{B}_i$: مقدر ل $\hat{B}$

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سابق الذكر، ص ص 168،169.

$\delta\hat{B}_i$: الإنحراف المعياري ل $\hat{B}_i$

الإحصائية: T_i تتبع ستودنت بدرجة حرية تساوي (nk)

ويكون قرار الاختبار كما يلي:

- ترفض الفرضية H_0 إذا كانت $|T^*| > \hat{B}_i$، ومنه $\hat{B}_i$ مختلف عن الصفر.
- ترفض الفرضية H_1 إذا كانت $|T^*| > \hat{B}_i$،ومنه $\hat{B}_i$ يساوي الصفر.

– **اختبار فيشر**: يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وتأخذ الشكل التالي:

$$H_0; B_1 = B_2 = \cdots = B_K = 0$$

$$H_1; B_1 \neq B_2 \neq \cdots \neq B_K \neq 0$$

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطي بالعلاقة التالية :

$$F^* = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k}$$

الإحصائية F^* تتبع توزيع فيشر F(k-1,n-k). .

ويكون قرار الاختبار كما يلي :

- ترفض الفرضية H_0إذا كانت F(k-1,n-k)، ومنه H_0مهما يكن $i = 1 \cdots k$
- ترفض الفرضية H_1إذا كانت F(k-1,n-k)، ومنه H_0مهما يكن $i = 1 \cdots k$

المطلب الثالث: دراسة السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية أحد المواضيع المهمة في التحليل والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة.

أولا. مفهوم السلسلة الزمنية وأهم مركباتها:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن[1].

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من عناصر تفيد في تحليل سلوكها في الماضي وكذا المستقبل وهي:

-الاتجاه العام: يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، مما يحدد اتجاهها العام المتزايد او المتناقص بغض النظر عن جميع الانحرافات والتقلبات الأخرى.

-المركبة الموسمية: هي التغيرات التي تحدث بانتظام خلال وحدات زمنية متعاقبة كشهر معين حيث يمكن معرفتها والاستعداد لمواجهتها.(مثل إنتاج بعض المواد الفلاحية الذي يرتفع في الصيف وينخفض في الشتاء...).

-المركبة الدورية :هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة ويزيد امدها عن السنة والتغيرات تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات.

[1]- مكيد علي، " **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص279.

–المركبة العشوائية :بالإضافة إلى الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والدورية، فإن السلاسل الزمنية عادة ما تحتوي على بعض التقلبات العشوائية التي تنتج عادة من التأثير المنعزل أو العرضي لبعض العوامل (مثل الإضرابات ،الجفاف،الفيضانات...إلخ).

ثانيا. تحليل السلاسل الزمنية:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة ،وصفة الاستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي تحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا.

–استقرارية السلاسل الزمنية: تعرف السلسلة الزمنية المستقرة علي أنها السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

تتمثل الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة في [2]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن:

$$E(y_t) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$\mathrm{Var}(y_t) = \mathrm{E}(y_t - \mu)^2 = \delta^2$$

- أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

$$y_t = E[(y_{t-}\mu)(y_{t+k} - \mu)]$$

[1]– عبد العزيز شربي، "**طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، 1996، ص30.

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 614-615.

-السلاسل الزمنية غير المستقرة: نادرا ما تتحقق في المتغيرات الاقتصادية صفة الاستقرار، ومع ضرورة فرضية الاستقرار فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثابتة كاف للحكم على عدم استقرار السلسلة.

ونميز بين النوعين:

-السلسلة من نوع Trend Stationnary (TS): هي حالة من حالات عدم الاستقرار تكتب على الشكل التالي:

$$y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$$

ε_t: يمثل الخطأ الأبيض وهي سلسلة مستقرة، y_t سلسلة غير مستقرة لأن $E(y_t)$ يعتمد على الزمن، وبالتالي هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه مرتبط بالزمن، يمكن جعلها مستقرة طريق MCO.

- السلسلة من نوع Differency Stationnary (DS): هذا النموذج غير مستقر باتجاه عشوائي ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروق $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ وتكتب بالصيغة التالية:

$$y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t$$:

-اختبارات الاستقرارية:

-اختبار Dickey Fuller: هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية، غير المستقرة من النوع TS و DS ولإجراء الاختبار نقوم بتقدير النماذج التالية:

النموذج الأول: $\Delta y = \lambda y_{t-1} + t$

النموذج الثاني: $\Delta y = \alpha + \lambda y_t + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta y = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$

بحيث السلسلة غير المستقرة: $H_0; \lambda = 0$

السلسلة المستقرة: $H_1; \lambda \neq 0$

حيث يتم حساب إحصائية "τ" (tau) باستخدام الصيغة التالية:

$$\tau = \frac{\lambda - 0}{\delta\lambda}$$

حيث:

$\delta\lambda$: تمثل الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة.

λ: يمثل الجذر الأحادي.

ويتم اختبار فرضية الصفرية $\lambda = 0$ أي بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية τ المقدرة لـλ مع القيم الجدولية ل DF والمطورة أيضا بواسطة Mackimon (1996) حيث عادة ما تكون سالبة:

السلسلة مستقرة $|\tau| > |DF_{CV}| \rightarrow H_1$

السلسلة غير مستقرة $||\tau|| < |DF_{CV}| \rightarrow H_0$

أو: $\tau < DF_{CV} \rightarrow H_1$

$\tau > \rightarrow H_0$

حيث: DF_{CV} تمثل القيمة الحرجة (DF Critical Values)

اختبار Augmented Dickey Fuller:

يصبح اختبار DF غير صالح للتطبيق إذا كان الحد العشوائي في النماذج السابقة يعاني من الارتباط الذاتي، فاختبار ADF يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة P، فيمكن أن

يصحح بإضافة عدد مناسب من الفرق المؤخرة إذ هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة P وتصبح النماذج الثلاث كالآتي:

النموذج الرابع: $\Delta y = \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \quad _{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta y = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \quad _{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج السادس: $\Delta y = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \quad _{t-1} + \varepsilon_t$

وهذه النماذج توصف باختبار ADF حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد الفجوات الزمنية (P) يتم عادة استخدام معايير مثل AKaikein focriterion كذلك Schwatrz Criterion حيث نأخذ أدنى قيمة للمعيارين أو نأخذ أعظم احتمال لمعامل المعقولية العظمى Log like lihood

$$A\,Kaike(p) = N\log(\delta^2{}_{\varepsilon t}) + 2(3+p)$$

$$Schwatrz\,(p) = n\log(\delta^2{}_{\hat{\varepsilon}t}) + 2(3+p)\log n$$

ثالثا. التكامل المشترك:

تقوم فكرته على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين y_t ، x_t غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما في الأجل البعيد، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن، يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة Kأن تكون السلسلتان (y_t, x_t) متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة في الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين (y_t, x_t) يتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \rightarrow I(1)$$

$$x_t \rightarrow I(1)$$

$$y_t = a + bx_t + \mu_t$$

– **اختبارات التكامل المشترك**: يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك نختار منها "اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون (CR DW).

اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون (Durbin Wotson): لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

✓ نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d) المصاحبة للإنحدار الأصلي بين $(y_t; y_t)$ و تسمى dالمحسوبة.

✓ نبحث في جداول أعدها Sargan & Bhargova عن d الجدولية.

✓ نختبر فرض العدم d=0، فإذا كانت d المحسوبة d<0 الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك، ولا يكون الانحدار المقدر زائفا والعكس صحيح.[1]

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009، ص ص 272-273

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي لكل من الجزائر والمغرب.

المطلب الأول:تعيين نموذج أثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي.

يمكن الوصول من خلال ما يندرج أدناه إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين سعر والصرف والانفاق الحكومي والمتغير الوسيط وهو حجم الصادرات، ويتم ذلك من خلال بناء نموذج قياسي لكل دولة.

أولا. تعيين النموذج:

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، ولقد تم الاعتماد على المعطيات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من خلال المرجعين الإحصائيين *ons, algerie bank*، ومن جانب أخر موقع وزارة الصناعة والتجارة المغربية وكذا موقع وزارة المالية للمملكة المغربية، وسيتم الاعتماد على النموذج الخطي، مع التعديل بالإضافة والإنقاص ولذلك تتسم الإشارة إلى المتغيرات كالآتي:

- **المتغير التابع**: وهو حجم النفقات العمومية المعبر عنها بالعملة النقدية لكل دولة، وسيتم اعتماد الترميز EXPOp
- **المتغيرات التفسيرية**: والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بسعر الصرف والحجم الصادرات، والمستوحاة من النظرية الاقتصادية إلى الدراسات السابقة، والمتمثلة في:

سعر الصرف: وهو المعبر عنه بمعدل التبادل محل التجارة الدولي لكل دولة وسيتم الاعتماد على الترميز التالي: TCH

حجم الصادرات:وهي تلك المبالغ المحصل من عملية التصدير والتي يتم اعتماد الترميز الخاص بها وهو EXPO

وبعد تحديد وتعريف المتغيرات، والتنبؤ القبلي بكيفية تفاعلها مع حجم النفقات، يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج $DEP = f(TCH, EXPO)$.

وسنعتمد في هذه الدراسة على الصيغة الخطية التي تمثلها المعادلة التالي:

$$DEP_i = \alpha_{0+}\alpha_1 TCH_i + \alpha_2 EXPO_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

$(\alpha_0 \alpha_1 \alpha_2)$: معاملات المتغيرات المفسرة.

- i يمثل عدد المشاهدات .

1- دراسة الإستقرارية: بعدما قمنا بتعيين النموذج يمكننا دراسة استقرارية هذه السلاسل كالتالي:

1-2-دراسة الاستقرارية عن طريق دالة الارتباط:

الذاتي (CORRRLORAM): وسيتم الاقتصار على رصد متغيرات الدولة الجزائرية فقط.

الشكل: رقم 3-2: دراسة الاستقرارية لكل من (TCH ,EXPO,EXPOP)

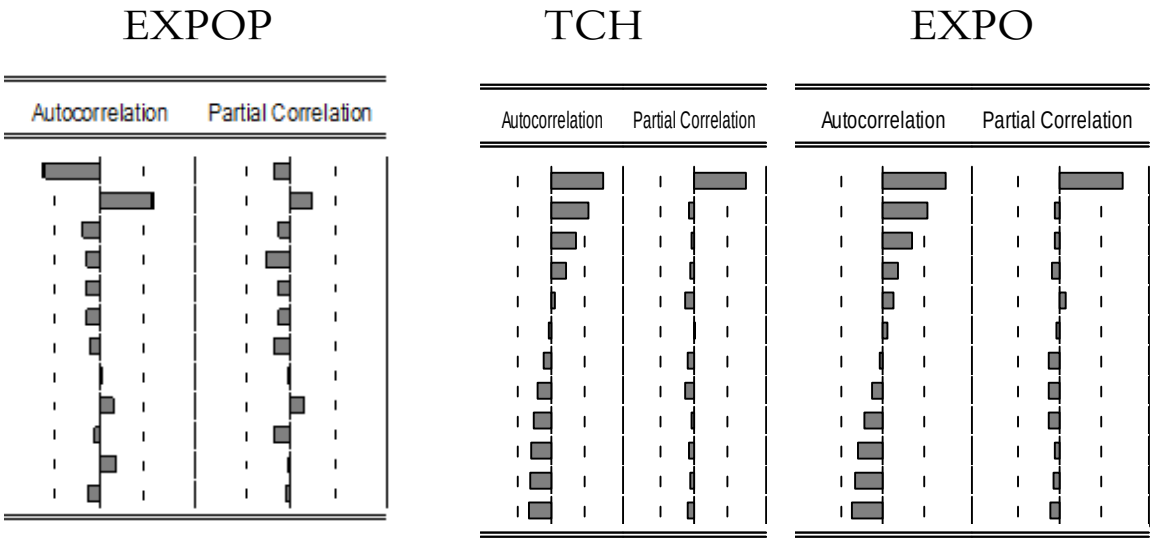

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مصدر EVIEWS 9.

يتضح من خلال الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط تقع خارجة عن حدود فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل وعليه تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة.

1-3- دراسة الاستقرارية عن طرق الاختبارات الاحصائية:

عند دراسة إستقرارية أي سلسلة يمكن أن نتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا هذه السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق اختبار ADF، وتتضح نتائجها من خلال الجدولين المواليين:

الجدول: رقم (1.3): نتائج اختبار ADF عند المستوى على المتغيرات وعند درجة معنوية 5%.

1-**بالنسبة للجزائر**:

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) ALGERIA

At Level				
		DEP	**TCH**	**EXPO**
With Constant	t-Statistic	-0.1557	0.3878	0.2090
	Prob.	***0.9276***	***0.9759***	***0.9647***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1263	-1.2489	-1.9496
	Prob.	***0.4963***	***0.8654***	***0.5830***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0289	2.5026	4.4228
	Prob.	***0.9125***	***0.9946***	***0.9999***
At First Difference				
		d(DEP)	**d(TCH)**	**d(EXPO)**
With Constant	t-Statistic	-4.7882	-4.6527	-7.7801
	Prob.	***0.0019***	***0.0025***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5058	-4.8420	-7.0935
	Prob.	***0.0024***	***0.0074***	***0.0002***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5322	-3.3984	-4.0981
	Prob.	***0.0002***	***0.0021***	***0.0004***

بالنسبة للمغرب:

MAROCO UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level				
		DEP	**TCH**	**EXPO**
With Constant	t-Statistic	0.0880	0.7933	0.2090
	Prob.	***0.9547***	***0.9905***	***0.9647***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0373	-1.1489	-4.0160
	Prob.	***0.5412***	***0.8886***	***0.0293***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0289	2.5026	1.8542
	Prob.	***0.9125***	***0.9946***	***0.9798***
At First Difference				
		d(DEP	**d(TCH)**	**d(EXPO)**
With Constant	t-Statistic	-4.7913	-4.6465	-6.9715
	Prob.	***0.0019***	***0.0025***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9152	-4.8566	-7.0935
	Prob.	***0.0012***	***0.0072***	***0.0002***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4986	-3.4470	-3.8835
	Prob.	***0.0002***	***0.0019***	***0.0007***

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء مخرجات *Eviews9*

يتبين من خلال الجدول أعلاه وحسب اختبار ديكي فوار أن كل قيم تاو المحسوبة للسلاسل بالنسبة للجزائر عند المستوى أقل من الجدولية أي $t_{tab} < t_{\phi 1}$ ،حيث أن كل الاحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، غير أنه عند اختبار الفروقات الأولى تبين أن السلاسل مستقرة ،حيث أن $t_{tab} > t_{\phi 1}$ والقيم الاحتمالية كانت أقل من 0.05.

يتضح من اختبار ADF بالنسبة للمغرب ان كل السلاسل لم تستقر عند المستوى، ويظهر ذلك من خلال أن كل الاحتمالات pro كانت أكبر من الدرجة المعنوية 0.05، بينما يتبين أنها استقرت عند الفروقات الأولى، حيث $t_{tab} > t_{\Phi 1}$، وهذا ما يؤكد ما تم التوصل إليه من خلال اختبار ديكي فولر.

المطلب الثاني: اختبار السببية وتقدير معلمات النموذج.

إن دراسة السببية بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل اختبار $Granger$ للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الاختبار على أساس اختبار الفرضية، حيث إذا توفر احتمال الفرضية $pro > 0.05$ عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح ،ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): اختبار سببية ***Granger*** لمتغيرات النموذج.

1- بالنسبة للجزائر:

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause TCH	0.15158	0.8615
TCH does not Granger Cause DEP	0.29088	0.0044
DEP does not Granger Cause EXPO	0.49059	0.6277
EXPO does not Granger Cause DEP	0.71883	0.0133

2- بالنسبة للمغرب:

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause TCH	17845 0.	95860.
TCH does not Granger Cause DEP	35842 0.	00170.
DEP does not Granger Cause EXPO	0.49059	98420.
EXPO does not Granger Cause DEP	0.71883	00120.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات ***EVIEWS 9***.

يتضح من خلال المبين أعلاه أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثلة في المتغيرات المستقلة تسبب في المتغير التابع حسب انجل جرانجر، في حين لأن اختبار السببية طردية بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة (الصادرات وسعر الصرف)، حين أن وهذا ما يلزمنا قبول الفرضية والتي مفادها أن المتغير المستقل يسبب في المتغير التابع.

4-1 تقدير معلمات النموذج:

سيتم تقدير معلمات النموذج الموالي الممثل للعلاقات الفاعلة في حجم النفقات: وتتضح معالم المعادلة الخطية كما في الشكل التالي:

1- بالنسبة للجزائر:

DEP= 4086.3579 +0.1008468EXPO +0.056341944124TCH

0.000 0.000 0.000

R^2=0.74 SIG F=0.001

2- بالنسبة للمغرب:

DEP= 3051.2203 +0.2640318EXPO +0.065178432TCH

0.000 0.000 0.000

R^2=0.69 Sig f= 0.000

المطلب الثالث: اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ.

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات: eviews

أولا. تقدير نموذج التكامل المشترك:

1- بالنسبة للجزائر

E = DEP -4086.3579 0.1008468EXPO 0.056341944124TCH

2- بالنسبة للمغرب:

E = DEP -3051.2203 0.2640318EXPO 0.065178432TCH

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج اختبار ال ADF للبواقي E موضحا في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبار ديكي فولارADF للبواقي E.

	At Level	الجزائر	المغرب
		ECM	
With Constant	t-Statistic	-7.2490	0181.6-
	Prob.	***0.0000***	***10.000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8141	5104.4-
	Prob.	***0.0004***	***00.000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.9331	0001.5-
	Prob.	***0.0000***	***10.000***

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء مخرجات *Eviews 9*

وعند مقارنة $t_{\bar{\varphi}1}$ القيمة المحسوبة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\bar{\varphi}1} < t_{tab}$ وتعني رفض الفرضية H_0، ومنه نشير بأن السلسلة E مستقرة.

إذن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL- GRENGEL.

ثانيا. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل I(1)، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل وجرانجر (1988) كالآتي:

- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

1- بالنسبة للجزائر

DDEP = 4086.3579 +0.1008468DEXPO 0.056341944124DTCH

2-بالنسبة للمغرب:

DDEP= 3051.2203 +0.2640318DEXPO +0.065178432DTCH

- **المرحلة الثانية:** تقدير العلاقة في المدى القصير.

DDEP = 152.580 +0.120354DEXPO 0.045213DTCH 0.21ECM

1- بالنسبة للمغرب:

DDEP= 234.0012 +0.0110102DEXPO +0.045120DTCH 0.19ECM

يتبين بوضوح أن معامل E هو معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند $\alpha = 5\%$، حيث أن $pro = 0.01 < 0.05$، وبالتالي المعادلة مقبولة. وعليه يوجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتغير التابع.

ثالثا. التفسير الاقتصادي والإحصائي

سيتم تناول كل من التفسير الاقتصادي والتفسير الإحصائي كالآتي:

1- بالنسبة للجزائر:

التفسير الاقتصادي: سيتم الإشارة فقط إلى المعنوية في الأجل الطويل اختصارا لا حصرا، ويلي بيانها كالتالي:

- معامل سعر الصرف α_1: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هناك علاقة طردية بين DEP،TCH حيث أن زيادة الأولى ب 1% من شأنه أن يزيد في حجم الإنفاق ب 0.056، وهو يوافق ما تم التنبؤ به سابقا.

- معامل حجم الصادرات α_2: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية بين EXPO وDEP حيث أن زيادة الأولى بـ 1% من شأنه أن يزيد حجم الإنفاق بـ 0.1، وهو يوافق ما تم التنبؤ به سابقا.

2-بالنسبة للمغرب:

- معامل سعر الصرف α_1: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هناك علاقة طردية بين DEP،TCH حيث أن زيادة الأولى ب 1% من شأنه أن يزيد في حجم الإنفاق بـ 0.065، وهو يوافق ما تم التنبؤ به سابقا.

– **معامل حجم الصادرات α_2**: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية بين EXPOوDEPحيث أن زيادة الأولى بـ 1% من شأنه أن يزيد حجم الإنفاق بـ 0.26، وهو يوافق ما تم التنبؤ به سابقا.

2-5-1 التفسير الإحصائي: ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والمعنوية الجزئية كما يلي:

- **المعنوية الكلية:**

1- بالنسبة للجزائر:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWS أن نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_τ حيث بلغت $pro(f) = 0.001 < 0.05$، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.74$

وهذا ما يدل على أن للمتغيرات التفسيرية مجملا أثر في تفسير المتغير التابع depبنسبة% 74:

1- بالنسبة للمغرب M

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWS أن نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_τ حيث بلغت $pro(f) = 0.00 < 0.05$، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.69$

وهذا ما يدل على أن للمتغيرات التفسيرية مجملا أثر في تفسير المتغير التابع dep بنسبة 69% .

- **المعنوية الجزئية:**

يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين(الأمد الطويل) لكلا الدولتين، أن كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الاحتمالية 0.05، وتتضح من خلال ما يلي:

- معاملات المتغيرات التفسيرية للجزائر:

$Sig_1=0.000<0.05$

$Sig_2=0.000<0.05$

$Sig_3=0.000<0.05$

- معاملات المتغيرات التفسيرية للمغرب:

$Sig_1=0.000<0.05$

$Sig_2=0.00<0.05$

$Sig_3=0.025<0.05$

ثالثا. المقارنة بين استجابة حجم الإنفاق وسعر الصرف لكل من الجزائر والمغرب.

بعد التطرق إلى التحليل الكمي لاستجابة الإنفاق الحكومي لتغيرات سعر الصرف لكل من المغرب والجزائر وذلك باستعمال Cointégration، تتضح أوجه المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) مقارنات بين انعكاسات الأنفاق لسعر الصرف.

		الجزائر	المغرب	الأثر
المدى الطويل	EXPO	+0.100	+0.264	المغرب
	TCH	+0.056	+0.0651	المغرب
	R^2	74%	69%	الجزائر
المدى القصير	EXPO	+0.120	+0.011	الجزائر
	TCH	+0.045213	0.045120	الجزائر
	ECM	-0.21	-0.19	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجداول السابقة.

تبين من خلال الجدول أعلاه أن المغرب كان لها القسط الأوفر في أثر سعر الصرف والصادرات في المدى الطويل، ولاسيما الجزائر سجلت الارتفاع بقيمة R^2 لكنها لم تحتل الصدارة مقارنة بالمغرب، إذ ترجع نسبة تأثير المتغيرات العشوائية لكل من الجزائر والمغرب بـ 26% و31% على التوالي لاسيما في المدى القصير لم تحقق المغرب أثر ملحوظ يرقى إلى ما حققته الجزائر، لكن قوة الإرجاع كانت الجزائر بمعدل (0.21-) أي الجزائر تسترجع التوازن عند كل 04 سنوات و09 أشهر و04 أيام.

ومما سبق فإن الجزائر كان لها السبق في استجابة نفقاتها العمومية بسعر الصرف مقارنة بالمغرب في المدى القصير.

خلاصة:

إن ما آلت إليه الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق وفق المركبات الخارجية أسست ترجيح السياسة الإنفاقية على الجزائر لاعتبار قدرة تأثير مركبات النموذج للمغرب في المدى الطويل رغم ضعف القوة التفسيرية للنموذج التي بلغت 69% مقارنة بالجزائر التي حققت نسبة 74% لاسيما في المدى القصير.

لا تزال المغرب ضعيفة في قوة الإرجاع، حيث بلغ معامل نموذج تصحيح الخطأ (0.19-) مقارنة بالجزائر التي بلغت فيها (0.21-).

إن الجزائر تستوعب السيطرة على السياسة الإنفاقية في المدى القصير ولم ترقى إلى ما حققته المغرب من تخطي المدى القصير واعتمادها التخطيط على المدى البعيد.

خاتمـــة

خاتمـة

إن موضوع تقلبات سعر الصرف وما يخلفه من انعكاسات في الوقت الحاضر يشكل أحد الأزمات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، بالنسبة لكل من الاقتصاديات النفطية وغيرها، حيث أن زيادة أو نقصان تحقق مداخيلها الناتجة عن الارتفاع أو الانخفاض غير المسبوق لأسعار الصرف يسبب آثار نقدية من جهة وانعكاسات مباشرة على إدارة الإنفاق الوطني من جهة أخرى.

وقد حاولت هذه الدراسة قياس انعكاسات سعر الصرف على الإنفاق الوطني في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (1999-2018) وذلك بالتطرق أولا إلى الجانب النظري الخاص بسعر الصرف والإنفاق الوطني لننتقل بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي الذي شمل دراسة المقارنة للبلدين معتمدين بذلك على استخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تساعدنا في فهم العلاقات بين مختلف المتغيرات، وفي هذا السياق فقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات "سعر الصرف، النفقات العامة، صادرات البترول بالنسبة للجزائر، الصادرات الزراعية بالنسبة للمغرب".

إذ تم الوقف على تطور هذه المتغيرات في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة المحددة للدراسة والقيام بعد ذلك بالاختبارات الإحصائية والقياسية التي تتناسب مع موضوع دراستنا وتحليلها.

- **اختبار الفرضيات:**

بعد الدراسة التطبيقية القياسية تم التوصل إلى:

1- إن الإنفاق العمومي لكل من الجزائر والمغرب استجاب طرديا لسعر الصرف بالنسب التالية 5.6% و6.5% في المدى الطويل أي أن المغرب أكثر استجابة من الجزائر، وهو ما سبب لنا عدم صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن سعر الصرف يستجيب عكسيا لحجم الإنفاق لكل من الجزائر والمغرب.

2- لكل من سعر الصرف للدولتين (الجزائر والمغرب) استجابة قوية وطردية في المدى القصير، حيث سجل معامل الإرجاع ECM للدولتين (21%- 19%) على التوالي، إذ للجزائر القدرة على استرجاع التوازن

في ظرف أقل من المغرب، وعليه يمكن أن تسبب عدم صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن المدى القصير لا يعكس وضوح الاستجابة لكل من الجزائر والمغرب.

حققت دالة الإنفاق في المغرب الصدارة فرضت استجابتها لسعر الصرف في المدى الطويل وذلك من خلال معاملات التأثير α'_2 ، α'_3 مقارنة بالجزائر التي إنفاقها أكثر استجابة لسعر الصرف في المدى القصير بمعاملات التأثير α_2 ، α_3 مقارنة بالمغرب.

- **التوصيات:**

- إدراج مخاطر سعر الصرف ضمن بنود التخطيط للسياسة العمومية.
- تأهيل الاقتصاد المحلي وتعزيز حجم الإنفاق الوطني بعيدا عن المبادلات الدولية.
- تنويع قنوات التوزيع الدولية للتخفيف من المخاطر المحتملة لسعر الصرف والتي لها انعكاس يؤثر على الميزانية الوطنية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب.

1- أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2012.

2- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.

3- توفيق عبد الرحيم يوسف، "**الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

4- تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2011.

5- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

6- حامد عبد المجيد دراز، "**المالية العامة**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

7- حمدي عبد العظيم، "**الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**"، دار الزهراء الشرق، القاهرة.

8- زينب حسين عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، وبيروت العربية.

9- زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، 1998.

10- سمير صلاح الدين، "**المالية العامة**"، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان.

11- سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

12- عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

13- عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**"، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 01.

14- عبد العزيز شربي، "**طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، 1996.

15- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط 02، 1998.

16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الحديث في الاقتصاد القياسي للنظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 03، 2008-2009.

17- عبد القادر محمد عبد القادر، "**طرق قياس العلاقات الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1990.

18- عبد الكريم صادق بركان وآخرون، "**المالية العامة**"، الدار الجامعية، 1986.

19- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

20- عدنان تايه النعيمي، "**إدارة العملات الأجنبية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة العربية.

21- علي زعدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

22- عمر يحياوي، "**مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**"، دار هومة، 2005.

23- فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

24- كمال بكري، "**الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**"، الدار الجامعية طبع نشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

25- لحلو موسى بوخاري، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**"، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

26- محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4.

27- محمد الصغير بعلي وآخر، "**المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

28- محمد أمين السيرتي، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة 01، 2011.

29- محمد خصوانة، "**المالية العامة (النظرية والتطبيق)**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

30- محمد سعيد فرهود، "**مبادئ المالية العامة**"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا، 1978-1979.

31- محمد سلمان سلامة، "**الإدارة المالية العامة**"، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

32- محمد سيد عابد، "**التجارة الدولية**"، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001.

33- محمد صالح تركي القريشي، "**مقدمة في الاقتصاد القياسي**"، مؤسسة الوراق لننشر والتوزيع، الأردن ط01، 2004.

34- محمد طاقة وآخر، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

35- محمود حسين الوادي وآخر، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

36- مسعود مجيطنة، "**دروس في المالية الدولية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

37- مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 02، 2011.

38- نجم الدين ابن حسن صوفي عبد القادر، "**السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**"، منشورات الجليس الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2019.

39- نعمة الله نجيب إبراهيم، "**مقدمة في الاقتصاد القياسي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

40- هجير عدنان زكي أمين، "**الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

41- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – مصر، 2007.

42- وليد اسماعيل السيفو وآخرون، "**الاقتصاد القياسي التحليلي**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2006.

ثانيا. الأطروحات:

1- بداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري لفترة (1991-2006)**"، (مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران)، الجزائر، 2013-2014.

2- بصديق محمد، "**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2009/2008.

3- بغداد زيان، "**تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**"، (مذكرة ماجستير، جامعة وهران)، الجزائر، 2012-2013.

4- بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، "**إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)**"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2016-2017.

5- بوداوي سليمة، "**محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو دراسة قياسية**"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03)، الجزائر، 2012-2013.

6- بوغلة عائشة أمينة ودويس خليل عبد القادر، "**أثر تغير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري**"، (مذكرة ماستر، جامعة تيارت)، الجزائر، 2016-2017.

7- جمال يعقوب، عمار درويش، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر**"، (مذكرة ليسانس، جامعة ورقلة)، الجزائر، 2012-2013.

8- حميدات سعاد، "**دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**"، (مذكرة ماستر، جامعة مستغانم)، الجزائر، 2017-2018.

9- خميرة بشير، "**دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**"، (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2015-2016.

10- زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1970-2012)**"، (مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس)، الجزائر، 2013-2014.

11- زهرة صحراوي، "**تحليل الإنفاق العمومي على تحسين مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)**"، (مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت)، الجزائر، 2017-2018.

12- سومية وسمر، "**تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (1980-2016)**"، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018.

13- سيد أعمر زهرة، "**انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (1986-2016)**، (أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار)، الجزائر، 2017-2018.

14- عبد الجليل هجيرة، "**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**"، (مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان)، الجزائر، 2011-2012.

15- عبد الرحمن ذياب، "**ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة -دراسة مقارنة-**"، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد، حمة لخضر، الوادي، 2018-2019.

16- علاء الدين عماري، حكيمي بوناصري، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري**"، (مذكرة ماستر، جامعة تبسة)، الجزائر، 2015-2016.

17- كلثوم صافي، "**أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في فترة (1990-2010)**، (مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران)، الجزائر، 2014-2015.

18- مصطفاوي نور والقايمي عبد الكريم، **"أثر السياسة المالية على سعر الصرف"**، (مذكرة ماستر، جامعة تيارت)، الجزائر، 2016-2017.

19- معاشي سفيان، **أثر التعمير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر دراسته سياسية الجزائر فترة 1990-2012**، (أطروحة دكتوراه، تخصص: استثمار وتمويل، جامعة تيارت)، الجزائر، 2016/2015.

20- هشام شعباني، **"أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري"**، (مذكرة ماستر، جامعة المسيلة)، الجزائر، 2014-2015.

ثالثا. المقالات العلمية:

1- دغمان زوبير، **"مطبوعة محاضرات محمد الشريف مساعدية"**، سوق أهراس، الجزائر، 2016-2017.

2- سلايمية ظريفة، **"محاصرات في اقتصاد أسعار الصرف"**، جامعة قالمة، 2017.

3- مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، مارس 2017.

رابعا. مواقع الانترنت:

1- http://www.bibliotdroit.com/2016/10/pdf-554.html.

2- http://almerja.com.

3- www.Saaid.net.

4- http://almerja.com/meadiang.php?idm=65644.

5- http://dspace.univ.msila.dz.

6- alibrary.univ.boumerdes.dz.

7- http://dspacz.univ.msila.dz.

الـمـلاحـق

الجزائر			
الصادرات	النفقات العامة	سعر الصرف	السنوات
	961682	66,57	1999
21,06	1178122	75,26	2000
18,53	1321028	77,26	2001
18,11	1550646	79,68	2002
23,99	1639265	77,36	2003
31,55	1888930	72,06	2004
45,59	2052037	73,36	2005
53,61	2453014	72,64	2006
59,61	3108669	69,36	2007
77,19	4191053	64,56	2008
44,415	4246334	72,4	2009
56,121	4466940	74,4	2010
71,661	5731407	72,85	2011
70,583	7058120	75,55	2012
63,816	6024100	79,38	2013
58,462	6995800	80,56	2014
33,081	7656300	102,93	2015
27,102	7984100	110,19	2016
			2017
			2018
			2019
المصدر: بنك الجزائر			
المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ons حوصلة 1962-2011			
المصدر: الجريدة الرسمية			
المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر سبتمبر 2017			

الملحق رقم (01)

المغرب				
	الصادرات %	النفقات العامة	سعر الصرف	السنوات
			9,804	1999
			10,626	2000
			11,303	2001
			11,303	2002
			11,021	2003
			9,574	2004
		127850	8,868	2005
		125040	8,865	2006
		134990	8,796	2007
	10,5	157036	8,192	2008
	10,5	152733	7,75	2009
	10,5	162020	8,057	2010
	10,5	194214	8,417	2011
	10,5	215623	8,09	2012
	10,5	209702	8,628	2013
	8,3	209695	8,406	2014
	19,7	200820	8,406	2015
	18,7	202968	9,764	2016
	14,1	206289	9,807	2017
		213206	9,692	2018
			9,386	2019
المصدر: www.finances.gov.ma				
وزارة الاقتصاد والمالية – المملكة المغربية				
المصدر: البنك الدولي				

الملحق رقم (02)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في انعكاسات سعر الصرف على الإنفاق الوطني في كل من الجزائر والمغرب (1999-2018) وذلك من خلال ثلاثة فصول، حيث درسنا في الفصل الأول والثاني الإطار النظري لكل من سعر الصرف والإنفاق الوطني على الترتيب، وتطرقنا في الفصل الثالث تقييم انعكاس سعر الصرف على الإنفاق الوطني.

من خلال تطبيق اختبار تكامل مشترك بالاعتماد على برنامج eviews وقد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى أن الإنفاق الوطني لكل من الجزائر والمغرب استجاب طرديا لتغير سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف- الإنفاق الوطني- التكامل المشترك.

Abstract :

This study aims to research the implications of the exchange rate on national spending in Algeria and Morocco (1999-2018) through three chapters. In the first and second chapters we studied the theoretical framework for both the exchange rate and national spending, respectively, and in the third chapter we dealt with the evaluation of Exchange rate reflection on national spending. Through the application of a joint integration test based on the eviews program, the study found, in its analytical part, that the national spending of Algeria and Morocco responded directly to the change in the exchange rate.

Key words: exchange rate - national spending - joint integration.